

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

الجلسة ٦٧٦٠

الأربعاء ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة رايس .... (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد تشوركين
أذربيجان .... السيد موساييف
ألمانيا .... السيد فيتيغ
باكستان .... السيد ترار
البرتغال .... السيد كابرال
توغو .... السيد مينون
جنوب أفريقيا .... السيد سانغكو
الصين .... السيد لي باودونغ
غواتيمالا .... السيد روسينتال
فرنسا .... السيد بريانس
كولومبيا .... السيد أوسوريو
المغرب .... السيد بوشعرة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .... السيد بارهام
الهند .... السيد مانجيف سينغ بوري

جدول الأعمال

المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين

تأمين الحدود في وجه أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود

الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2012/195)





12-31424 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المخاطر التي تهدد السلام والأمن الدوليين

تأمين الحدود في وجه أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2012/195)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين وأرمينيا وأستراليا وإسرائيل وإندونيسيا والبرازيل وبيلاروس وجامايكا وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا وكوستاريكا وليبيا والنرويج ونيوزيلندا واليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تيتي أنتونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت نظر أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/195، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام رئاستها للمجلس، من أجل توجيه الانتباه إلى المسألة الهامة المدرجة في جدول أعمال اليوم.

تسمح الحدود غير المحمية بما يكفي، عبر العالم، بالاتجار بالمخدرات والأسلحة والتهريب وتمويل الإرهاب ومرور المواد المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والمعادن المؤججة للنزاعات والحيوانات البرية والأشخاص. وتقوض هذه التدفقات غير المشروعة سيادة الدول، وتدمر المجتمعات المحلية وحياة الأشخاص وتهدد السلم والأمن، والمجلس محق في تركيزه الوثيق عليها.

وتتطلب مواجهة تلك التدفقات غير المشروعة إجراءات على العديد من الجبهات. وتعزيز أمن الحدود أمر ملح. إن الدول الأعضاء ملزمة بموجب القانون الدولي بتأمين حدودها ضد التدفقات غير المشروعة. وتفتقر البلدان الهشة والضعيفة، التي دمرت الحرب بعضها ويكافح بعضها الآخر من أجل التحول، إلى القدرة على التغلب على الظروف التي تتيح ازدهار الأنشطة الإجرامية. من ثم تبذل الأمم المتحدة جهدا مضنيا من أجل مساعدة العديد من الدول على بناء قدراتها. في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يستخدم مشروع اتصالات المطارات من أجل تعزيز إجراءات المراقبة في المطارات الدولية. ويتمثل المشروع البحري المقابل لمشروع اتصالات المطارات، في البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات. ورغم أن ما يزيد عن ٥٠٠ مليون

حاوية بحرية تسافر عبر العالم كل عام وتشكل ٩٠ في المائة من التجارة الدولية، فلا يفتش منها سوى ٢ في المائة فقط. وتعزيز نظامي الجمارك والهجرة أمر ضروري.

إن تعزيز الحدود أمر فعال إذا لم يجر بشكل منعزل. ونحن بحاجة أيضا إلى إعطاء الأولوية لإنشاء المؤسسات العامة التي توفر مستوى مستداما من الأمن والعدالة للمواطنين. ولا يمكن أن يأتي أمن الحدود أبدا على حساب حقوق المهاجرين. ولا يجب أن يستخدم كمبرر لإضفاء الشرعية على المعاملة غير الإنسانية.

إن فرقة العمل المعنية بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات التابعة للأمم المتحدة، التي يشترك في رئاستها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة الشؤون السياسية، تقوم بوضع نهج شاملة. والتعاون الإقليمي مهم لمعالجة التدفقات غير المشروعة والاتجار بالبشر، إلى جانب الوسائل القانونية. إنني أحث الدول الأعضاء على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، فضلا عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك القانونية الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتنفيذها.

يتطلب التصدي للتدفقات غير المشروعة أيضا منا المزيد من العمل من أجل منع غسل الأموال. ونحن بحاجة إلى نظم بوسعها كشف ورصد التدفقات الهائلة للأموال غير المشروعة، التي تولدها الجريمة عبر الوطنية، التي يغسل أغلبها من خلال النظام المالي العالمي.

ترتبط التدفقات غير المشروعة مباشرة بالإرهاب، وتعتمد استراتيجياتنا الخاصة بمكافحة الإرهاب على اعتماد الدول التدابير المتعلقة بحركة الأشخاص والسلع والشحن والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمواد النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وباقي المواد التي يمكن أن تكون مميتة. إننا نساعد الدول الأعضاء على تعزيز إطارها المؤسسي وإطارها التشريعي في ذلك المجال. ويجمع الفريق العامل المعني بإدارة قضايا الحدود المتصلة بمكافحة الإرهاب التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، موجزا شاملا للصكوك والمعايير وأفضل الممارسات الدولية.

وتتمثل بالطبع التدفقات غير المشروعة التي تشكل أخطر تهديد، في تلك المرتبطة باحتمال حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. وتتضمن الجهود الرامية إلى معالجة ذلك التحدي في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من خلال أنشطة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

يساعد أيضا الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة على تغذية الإرهاب والعنف والصراعات المسلحة، ويعيق في نفس الوقت التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إننا نساعد الدول الأعضاء على تعزيز أطرها المؤسسية والتشريعية في ذلك المجال، من خلال وضع مبادئ توجيهية تقنية، تتعلق بالإدارة الآمنة للذخائر ووضع معايير دولية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

لا توجد حلول سريعة للتدفقات غير المشروعة. توجد فقط عملية طويلة الأجل تتطلب التزاما مستداما من الجميع. يجب أن تكون هيئاتنا للمراقبة مصحوبة بالشعارات التالية: المعلومات، والاستخبارات، وجمع البيانات والتحليل. وذلك مجال يمكن فيه للأمم المتحدة أداء دور محوري، بفضل قدرتها على توفير معلومات موضوعية ومتوازنة. وسنستمر في تحديد التهديدات الجديدة وعرضها على مجلس الأمن حتى يكون بوسع المجتمع الدولي الاستجابة.

كما يعلم المجلس، تشكل الوقاية إحدى أولوياتي. ويعود منع التدفقات غير المشروعة بالفائدة على البلدان

والمجتمعات والأفراد. وهو مهم للأمن والتنمية وحقوق الإنسان. سأعود خلال ستة أشهر إلى المجلس بتقرير يتضمن تقييما شاملا لعمل الأمم المتحدة فيما يخص مساعدة الدول الأعضاء على التصدي للتدفقات غير المشروعة.

شكرا لكم مرة أخرى، سيدتي الرئيسة، على معالجة المسائل السالفة الذكر، والعمل من أجل تحسين عملنا فيما يخص هذا المجال الحيوي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن إلى أعضاء مجلس الأمن.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر وفد الولايات المتحدة على عرض هذه المسألة المهمة لنناقشها اليوم في مجلس الأمن. ويعبر ببلاغة العدد الكبير للمتكلمين الواردة أسماؤهم في القائمة عن الاهتمام الذي يثيره هذا الموضوع.

كما أود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية الحافزة للتفكير.

إن البرتغال تولي أهمية كبيرة للجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة من أجل الاستجابة لطلبات المساعدة التي تقدمها الدول في المجالات المثيرة للقلق على الصعيد الوطني، والمرتبطة بالتهديدات والتحديات المعقدة والمترابطة غالبا أكثر من أي وقت مضى، والتي يشكلها الاتجار بالمواد والأموال والسلع فضلا عن البشر بشكل غير مشروع عبر الحدود.

وتتضمن تلك المجالات المثيرة للقلق الحاجة إلى حماية الحدود وتأمينها، وهي حاجة تردد صداها بسبب العدد المتزايد من طلبات الدول للمساعدة على معالجة مختلف أشكال الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود، بهدف التصدي للأثر السلبي لتلك الظواهر على نظمها الوطنية وزعزعة الاستقرار والأمن على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، والوقاية منها. وبالفعل، فإن كل أنواع الاتجار غير المشروع والتحركات هذه تنطوي على عواقب ضخمة لكل الدول، والدول الأكثر هشاشة خصوصاً، حيث تستنزف جهودها صوب بناء المؤسسات والسلام والاستقرار وسيادة القانون والتنمية المستدامة. وهنا يبرز الدور البالغ الأهمية للأمم المتحدة في جهودها لتعزيز وتنسيق المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وتحت الرئاسة البرتغالية، نظم المجلس إحاطة إعلامية بشأن التحديات الجديدة التي تجابه السلام والأمن الدوليين (انظر S/PV.6668). وكان من الواضح آنذاك، مثلما هو واضح الآن، أنه لا يمكن للمجلس أن يغفل عن دوره في منع نشوب النزاع، وأن عليه أن يزداد إلماماً بالحقائق الجديدة التي تفرض نفسها بشكل متزايد أو تحمل في طياتها تهديداً محتملاً للسلام والأمن. واقترحنا حينذاك أن ينشئ المجلس آلية للرصد - فريق عامل غير رسمي من أعضاء المجلس، لرصد تلك المسائل في إطارها واستعراض المعلومات المستمدة من تقارير الأمين العام، والتي يمكن اتخاذها أساساً لعمل فعال وفوري ومتضافر يقوم به المجتمع الدولي. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يخضع هذا الاقتراح لمزيد من الدراسة.

ومناقشة اليوم، في رأينا، تندرج تحت منطق مماثل. ونرى من الواضح أيضاً أن لمجلس الأمن هنا دوراً ينبغي أن يؤديه. فلا يمكن للمجلس أن يغض الطرف عن أثر عمليات الاتجار غير المشروع والتحركات غير المشروعة للمواد والبشر عبر الحدود في زعزعة استقرار الدول والمناطق وأثرها على عمليات السلام، إلى جانب تأجيج النزاعات - ناهيك عن صلتها بالإرهاب الدولي، من خلال تمويله تحديداً. وتلك مسائل ينبغي للمجلس أن يدرجها ضمن شواغله، وينبغي أن

نكون مستعدين للعمل عند الاقتضاء وبناء على طلب البلدان أو المناطق المتضررة، التي تقع على عاتقها المسؤولية الأولى.

غير أن هذه مسائل ينبغي ألا يتعامل معها المجلس منفرداً.

والواقع أنه، فيما يتعلق بالأمم المتحدة، فإن مساعدة الدول على تأمين حدودها من خلال تقديم المساعدة الفنية مهمة مستقرة بالفعل، ويتجلى ذلك في طائفة واسعة من الأنشطة التي يضطلع بها ويدرجها ضمن برامجه عدد كبير من هياكلها وأجهزتها، سواء في فلك الجمعية العامة أو في مدار مجلس الأمن. ولكن، مثلما الحال في قطاعات أخرى من نشاطها، نعتقد أن الأمم المتحدة قد تحتاج إلى، بل وينبغي لها، تحسين أدائها في هذا المضمار، من خلال تحسين فعالية التنسيق العملياتي لجهودها الداخلية لمساعدة الدول والمناطق التي تحتاج إلى هذه المساعدة، من جهة، وتعزيز تنسيقها مع الشركاء والهيئات ذات الصلة من خارج الأمم المتحدة، من جهة أخرى.

وتحديد مجالات الازدواجية القائمة ومواضع الثغرات يبدو خطوة منطقية لزيادة تحسين كفاءة وفعالية الجهود المبذولة. ولهذا، فإننا نقدر ونرحب بهذا النقاش ونتيجته المتوقعة، وخاصة فيما يتعلق بدعوة الأمين العام إلى أن يقدم، في غضون ستة أشهر، تقريراً يتضمن دراسة استقصائية وتقييماً شاملين لعمل الأمم المتحدة في معالجة طلبات الدول الأعضاء للمساعدة في التصدي للاتجار غير المشروع عبر الحدود وتحركات المواد والسلع والبشر عبر حدودها.

ونعتقد أن هذا التقرير سيوفر أساساً قيما جداً لعمل مجلس الأمن والجمعية العامة وكل الهيئات والهياكل ذات الصلة الأخرى للأمم المتحدة، التي نرى أنه ينبغي إشراكها، مما يمهد الطريق لتنسيق أفضل ووضع استراتيجيات وخطط عمل أنجع لتقديم المساعدة. كما نرى أن تحسين الاتساق في العمل بين الهيئات الموجودة في المقر وهياكل الأمم المتحدة في الميدان، والتي يجري إعدادها خصيصاً حسب كل سياق خاص أو حالة بعينها، والسعي إلى اتباع نهج وقائية متسقة، يمكن أن يكون عظيم الفائدة في هذا الجهد.

وكما قلنا في المناقشة المفتوحة في تشرين الثاني/نوفمبر، من واجبنا أن نعمق معرفتنا بشأن هذه الظواهر لضمان ألا تتحول إلى نزاعات. وعلى المجلس، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلام والأمن، أن يكون مستعداً للاضطلاع بمسؤولياته.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): نعتقد أن مناقشة اليوم بشأن تأمين الحدود ضد التدفقات والتحركات غير المشروعة عبر الحدود وكيف يمكن للجريمة العابرة للحدود ومظاهرها أن تفاقم الحالات قيد نظر المجلس، تعقد في الوقت المناسب تماماً. وقد أدلى الأمين العام ببعض النقاط المحددة للغاية بشأن الآثار المترتبة على الأنشطة من هذا القبيل ومعالجة الأمم المتحدة لها.

إن إدارة الحدود وتأمينها وحمايتها حق سيادي للدول. ونرى أنه لا بد من مراعاة التوازن بين إجراءات المراقبة لتأمين الحدود وتيسير حركة الأشخاص والأموال والبضائع المشروعة. وينبغي أن تفضي بنا هذه المناقشة إلى تعميق التعاون بين مجلس الأمن وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة بشأن مسألة تتطلب، بحكم طبيعتها ونطاقها العالمي، عملاً منسقاً ومتضافراً من مختلف الهيئات والكيانات في منظومة الأمم المتحدة إعمالاً لمبادئ الميثاق وفي إطار مسؤوليات وولايات كل منها.

والاتجار غير المشروع في الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها، وكذلك تحركات الإرهابيين وأموالهم عبر الحدود، تعرف بأنها تهديدات للسلام والأمن الدوليين. فضلاً عن ذلك، وفي أطر

محددة، ناقش المجلس مظاهر مختلفة للجريمة المنظمة تسهم في تفاقم حالات هشة بالفعل. وهذه الأنشطة الإجرامية المعقدة تتجاوز أبعاد الاتجار وعبور الحدود وتتطلب نهجاً شاملاً ومتوازناً يعالج كل جوانبها.

ولا بد للمجتمع الدولي من مكافحة هذه الأنشطة الإجرامية بعزيمة لا تلين. ولذلك، من الأولوية أن نعتمد، في إطار المنظمة هذه، صكاً ملزماً لتحسين مراقبة التجارة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتفجرات والمواد ذات الصلة، ووسم والذخائر وتسجيلها بالتسلسل، وحظر نقلها إلى أطراف من غير الدول. والاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود هو على الأرجح أحد العوامل شديدة الأثر على الأمن الوطني والدولي، فضلاً عما تؤدي إليه من تفاقم حالات العنف.

وعلينا أن نقر بأن الامتثال الفعال للالتزامات الناشئة عن قرارات المجلس المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق لا يتوقف على الإرادة السياسية وحدها، بل وعلى الأدوات المتاحة للدول الأعضاء. ولهذا السبب، وعلى أساس تقييم يشدد على التعاون والتنسيق، ينبغي لنا أن نركز جهودنا على تحسين كفاءة القرارات الملزمة التي يتخذها المجلس لتعزيز قدرات الدول الأعضاء ومؤسساتها وأطرها المعيارية.

وفي ممارسة السلطة السيادية لإدارة الحدود ومراقبتها، تقع على عاتق الدول مسؤولية الوفاء بالتزاماتها الدولية بالكامل. وفي هذا السياق، ترحب كولومبيا بإعداد مسرد بالتدابير والمبادرات التي اتخذتها المنظمة بناء على طلب الدول من أجل تعزيز قدراتها في هذا المجال.

والمظاهر الإجرامية قيد المناقشة اليوم تنظمها أيضاً معاهدات دولية متخصصة، وذلك اتساقاً مع إطار تشريعي واسع وشامل يوفر الأدوات القانونية المناسبة لمكافحتها. وبالمثل، فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار الجمعية العامة تقر بالمفاهيم العامة التي تحظى بقبول واسع النطاق داخل المنظمة وتسمح بوضع استراتيجيات شاملة ومتوازنة. وعلى المنظمة ككل أن تركز جهودها على تقديم المساعدة التي تطلبها الدول صوب تحقيق امتثال شامل للالتزامات المنبثقة عن هذه الاتفاقات.

ولا بد أيضاً من اعتماد آليات وإجراءات فعالة لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين بين الدول من أجل مكافحة المظاهر المختلفة للجرائم قيد المناقشة. لذلك، ينبغي أن يكون ثمة أولوية لتعزيز ضوابط الحدود من خلال تخصيص الموارد التكنولوجية والمالية، وإنشاء اتفاقات للتعاون القانوني الفعال، وتبادل المعلومات.

وبلدي يرى أنه ينبغي معالجة هذه التحديات من خلال منظور كلي، مع احترام التوازن بين التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن وتجنب العراقيل التي تعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع أننا نتفهم الحاجة إلى حماية أنفسنا من الأخطار التي يشكلها ما يشار إليه بالاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود، فإن قوانين كولومبيا ودستورها يعتبران الحدود، في المقام الأول، مناطقَ للاندماج، ينبغي أن تُعزز فيها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية والثقافية. بناءً على ذلك، فإنهما يؤكدان على تقوية نظم التعاون الجمركي عبر الحدود، فضلاً عن تقوية شبكات تقاسم المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون.

السيد بوشعرة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، بالنيابة عن وفدي، أن أشكر وفد الولايات المتحدة على مبادرته بتنظيم هذه المناقشة المهمة عن تأمين الحدود في وجه الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإضافية. إن الموضوع الذي اختاره وفدكم، سيدتي الرئيسة، يهم المجتمع الدولي

بأسره. ونقدر المنظور الذي اختار وفدكم من خلاله التصدي بشكل كلي لمسألة تأمين الحدود في وجه شتى التحديات العابرة للحدود التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. تتيح هذه المناقشة أيضاً الفرصة لجميع الوفود المشاركة اليوم لتبادل الآراء حول هذه المسألة المهمة بصورة شاملة وبناءة.

لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل كفالة صون السلم والأمن الدوليين. وظلت الهيئات المختلفة، بحسب اختصاصات كل واحدة منها، تتصدى للمشاكل الناتجة عن الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود، وذلك من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات والآليات وخطط العمل ونظم الجزاءات. واليوم، ما مِن شك في أن عمل الأمم المتحدة، جنباً إلى جنب مع ما تتخذه الدول الأعضاء من خطوات على أسس وطنية وإقليمية ودون إقليمية وأقاليمية، قد جعل من الممكن تحسين تأمين حدودنا.

لكن يجب أن نعترف بأنَّه، في عصر العولمة الجديد هذا، قد ظلت الشبكات المتورطة في الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود قادرةً على الاستفادة من الترابط المتنامي في عالمنا والإفلات من جهودنا الجماعية لمكافحتها. وقد مكّنت التقلبات المتزايدة على المستوى الدولي تلك الشبكات العديدة – سواءً كانت مرتبطة بالاتجار في الأسلحة، أو الموارد الطبيعية والمعدنية، أو المخدرات، أو البشر – من أن تترابط فيما بينها بطرق غير شفافة وأن تقيم تحالفات متعاضدة تشارك فيها أحياناً شبكات إرهابية، وجماعات مسلحة، وحركات انفصالية.

وما يجعل الحالة الراهنة مثيرة للقلق بصورة خاصة أن ذلك الترابط ليس مجرد تهديد محتمل، بل حقيقة واقعة في مختلف مناطق العالم. فهو حقيقة واقعة في القارة الأفريقية. فقد تأثرت به مناطق الساحل والصحراء المطلة على المحيط الأطلسي بشكل خاص، مثلما تأثرت منطقة خليج غينيا. ويجب أن تكون التطورات الأخيرة في منطقة الساحل محل تركيزنا، لأنها تعكس مدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه مجموعة الشبكات المتورطة في الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود في سيادة بلدان تلك المنطقة وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن تأثيرها على السلم والأمن الدوليين.

يجب أن تكون مكافحة هذا التهديد في المقام الأول محل اهتمام الدول الأعضاء، التي يجب، من منطلق سيادتها، أن تحدد وتتخذ التدابير الملائمة الكفيلة بتأمين حدودها، مع مراعاة واجباتها الدولية. ونظراً للطابع الذي يتميز به هذا التحدي العابر للحدود، يجب أن تكون جهودنا أيضاً ذات طابع جماعي فعال.

يتطلب تأمين الحدود أيضاً تكثيف الحوار والتعاون على المستوى الثنائي، فضلاً عن المستويات دون الإقليمية والأقاليمية والدولية، على أساس مبادئ التضامن والمسؤولية المشتركة، بهدف التصدي للأسباب التي تساعد على استمرار واستفحال الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود. ينبغي أن يتمثل الهدف في توفير استجابة ملموسة ومحددة بدقة ومستدامة.

مسألة المساعدات من المسائل الأساسية. في ذلك الصدد، من الضروري أن يتحلى المجتمع الدولي بقدر أكبر من التضامن، وذلك بأن يقدم دعماً فعالاً للدول التي ترغب في هذه المساعدات لتعزيز قدراتها على تأمين حدودها، مع حرصه الدائم على احترام سيادتها الوطنية. ومن المهم أيضاً دعم تلك الدول في جهودها الرامية لمكافحة شتى أنواع الحركة عبر الحدود، وذلك بوضع حد للملاذات الآمنة التي تتمتع بها الشبكات. ولتحقيق تلك الغاية، يقع على عاتق الأمم المتحدة وآليات التعاون والتنسيق العديدة القائمة دور رئيسي.

لقد ظلت المملكة المغربية على الدوام عضواً نشطاً في المجتمع الدولي في مجال مكافحة هذه الآفة. وما فتئنا نلفت الانتباه إلى الخطر الذي يمثله تنامي سمة الترابط في الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود. وانطلاقاً من تلك الروح، استضاف المغرب انطلاق مبادرات دولية مهمة، من بينها على وجه الخصوص المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، والمبادرة الأفريقية من أجل المحيط الأطلسي، التي تهدف إلى توفير استجابة منسقة وموحدة للاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود، وتيسير التعاون وتبادل أفضل الممارسات.

كما نظم المغرب العديد من الأحداث التي تعالج شتى جوانب الظاهرة التي نتناولها اليوم. أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأفيد أعضاء المجلس بأن المغرب سيستضيف، قبل نهاية هذا العام، الاجتماع الثاني للمؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بأمن الحدود في بلدان شمال أفريقيا ومنطقة الساحل.

ينبغي أن نواصل جميعاً العمل معاً لمكافحة الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود والشبكات العديدة المتورطة فيها، فضلاً عن العمل من أجل تمكين الصكوك القانونية والآليات القائمة من الاستجابة للطابع المتطور للظاهرة ونطاق الأخطار التي تشكلها. ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات العديدة المعنية أن تنسق جهودها وأن تبدي الإرادة السياسية الحقيقية لمواصلة وتحديث وتكييف المعايير الدولية والآليات المنشأة من أجل مواجهة الظاهرة.

في الختام، يحيط وفدي علماً بالاقتراح المتمثل في الطلب إلى الأمين العام إعدادَ تقرير عن الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود. ونأمل أن يسهم التقرير في جهود المنظمة الرامية إلى توفير استجابة جماعية تساعدنا في التغلب بفعالية على التحديات التي نواجهها.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. لقد اطلعنا على الورقة المفاهيمية (S/2012/195 الملحق) التي أعدها وفدكم بهدف توجيه مداولاتنا، فنحن ممتنون لذلك. ونعرب كذلك عن امتناننا للأمين العام على بيانه الافتتاحي الواضح.

كما تدركون، سيدتي الرئيسة، بالرغم من أن وفدنا لم يعترض أثناء مشاوراتكم الأولية على عقد مناقشة بشأن الموضوع العام للاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود، فقد احتدم النقاش في المشاورات التي قادت إلى جلسة اليوم. وأود أن أوضح الأسس التي تقوم عليها مخاوفنا، انطلاقاً من منظورنا الوطني.

تنبع معظم مخاوفنا من التساؤل: هل ينبغي أن يكون التركيز على تأمين الحدود أم على الاتجار؟ فيما يتعلق بالخيار الأول، تتمثل مخاوفنا ببساطة في أن تأمين الحدود في وجه الحركة غير المشروعة للبضائع والخدمات والتدفقات المالية والأشخاص يمكن الدفاع عنه لوحده؛ بيد أن ذلك ينطوي على الدوام على احتمال إعاقة الحركة المشروعة، وبالتالي قد يسبب من الضرر أكثر مما يعود به من نفع. أما فيما يتعلق بالخيار الثاني، فإننا نتساءل: كيف يمكن للمرء أن يميز بين الحركة غير المشروعة والحركة المشروعة – والمنطقة الرمادية بينهما؟ وكيف يمكن التفريق بين أنواع الحركة العديدة؟ علماً بأن التعامل مع تهريب المخدرات، على سبيل المثال، يختلف اختلافاً واضحاً عن الاتجار بالبشر أو الاتجار في التحف الثقافية المسروقة، ناهيك عن حركة البشر عبر الحدود.

وعلاوة على ذلك، لا تشكل جميع الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود تهديدا للسلم والأمن الدوليين، على الرغم من أن بعضها قد ينطوي بالتأكيد على ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، وكيفما كانت الطريقة التي نواجه بها آفة الاتجار غير المشروع، سواء ضمن اختصاص مجلس الأمن، أو بشكل أوسع نطاقا، في السياق العام لمنظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن يكون دافعنا هو فكرة تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بشأن هذه المسائل. لكن بتركيزنا على الضوابط واللوائح، قد نشجع ، ربما على نحو غير مقصود، نهجا يثير قدرا أكبر من الحساسية لدى الدول ذات السيادة، بإذكاء منطق ''كل امرئ ينبغي أن يسعى لمصلحته''، وهو ما سيكون متعارضا مع مقاصد المنظمة ومبادئها.

إلى جانب هذه التعليقات ذات الطابع المفاهيمي، لدينا أيضا بعض الملاحظات المحددة بصورة أكثر وضوحا، وجلها إيجابي على نحو أكبر.

أولا، نعتقد أن هذه المناقشة يمكن أن تسهم في جهودنا لمنع نشوب الصراعات بغية صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز استجاباتنا للتهديدات والتحديات الناشئة. وعلى غرار الإرهاب، تنطوي ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والسلع والأشخاص على مسؤوليات مشتركة ، يجب أن نعمل بصورة جماعية بغية منعها ومكافحتها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نقوم بتأمين حدودنا ومكافحة أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة بغية دعم سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

ثانيا، مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والمبادرات القائمة لمعالجة هذه المسائل وضعت على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، مما يزيد من صعوبة تحديد أوجه التشابه والتآزر. وذلك لا يمكن عزوه فحسب للطابع الخاص لكل مسألة على حدة، أو لأن كل واحدة منها تناقش في محافل منفصلة للخبراء، بل أيضا لأن كل موضوع تنظمه أطره الخاصة به من حيث القوانين والمعاهدات. ويشكل ذلك مبررا آخر لتعزيز التعاون وتوفير المساعدة التقنية، لا سيما لتعزيز وتيسير تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة.

ثالثا، ينبغي وضع استراتيجيات قائمة بذاتها لمواجهة التهديدات المحددة التي تشكلها مختلف أشكال أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة، بما في ذلك الاستراتيجيات المناسبة المصممة لتقليص الطلب على المخدرات غير المشروعة وعرضها. وفي واقع الأمر ينبغي أن نعالج الأسباب الكامنة لتلك الظاهرة ونتخذ الإجراءات لتقليص سوق المخدرات غير المشروعة فضلات عما تدره مبيعاتها من أرباح. وما لم نعالج الأسباب الكامنة، فلن نفعل سوى نقل المشكلة إلى مكان آخر، أو أن نشاطا غير مشروع آخر سيحل محلها. وبالتالي، يجب على الحكومات أن تعزز سيادة القانون في بلدانها بغية إيجاد الحلول الاجتماعية لمكافحة الجريمة المنظمة والتمكن في آخر المطاف من كسر حلقة الجريمة والتخلف.

رابعا، تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء لتأمين حدودها في وجه أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة ليس سوى جانب واحد، على الرغم من أهميته، في ترسانة التدابير الأوسع نطاقا لمعالجة هذه المسألة. وإذ نقر بأن الأمم المتحدة تضطلع بدور في مساعدة الدول المعنية، وهذه المساعدة ينبغي أن تنفذ ضمن إطار الولايات القائمة، بناء على طلب الدول الأعضاء، وفي احترام كامل لسيادتها في إطار ملكيتها الوطنية. كما يتطلب الأمر توفير الموارد الكافية لنكفل أن الجهود المستدامة تثمر نتائج كبيرة.

خامسا، إن العديد من أجزاء منظومة الأمم المتحدة، بما فيها على نحو بارز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الإقليمية، تشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في دعم البلدان في جهودها لمكافحة الاتجار غير

المشروع في السلع والخدمات والأشخاص. وهناك ما يبرر الدعوة إلى تعزيز الاتساق والتنسيق داخل المنظومة.

وأخيرا ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تعزيز آلياته بموجب القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، اللذين يتناولان تحديدا تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وعدم الانتشار، لأنهما يتعلقان أيضا بفرض الضوابط عبر الحدود وإدارتها.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن الشكر لكم، سيدتي، على عقدكم لهذه المناقشة المفتوحة بشأن التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان بسبب أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود. كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن اتجار الأطراف الفاعلة من غير الدول بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها وما يتصل بها من مواد، وحركة الإرهابيين وأموالهم، يشكلان تحديا للسلم والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، هناك حالات يتفاقم فيها السلم والأمن الدوليان بفعل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات عبر الحدود. وفي هذه الحالات، أشارت مواقف مجلس الأمن على الدوام إلى أوجه التفاقم هاته وسعت إلى مكافحتها.

وفي الوقت ذاته، هناك عدد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها التي لها مجالات اختصاصاتها المحددة والمأذون بها بموجب الميثاق فيما يتعلق بأنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود. ومن المهم أن يحترم المجلس ولايات أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة الأخرى.

ومؤخرا، بذل جهد متسق لإدراج العديد من المسائل العالمية في جدول أعمال المجلس، بذريعة أنها تهدد السلم والأمن الدوليين. ينبغي تفادي ذلك الأمر. فالميثاق ينص على تقسيم واضح للمسؤولية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات المتخصصة، ويجب علينا أن نحترم هذا الفصل فيما بين الوظائف احتراما صارما.

ووضع القواعد العامة يجب أن يناط بالضرورية لأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة. وينبغي لمجلس الأمن ألا يتدخل إلا عندما يتعرض السلم والأمن الدوليان لتهديد وفي سياق حالات محددة، مثل حالات الصراع وما بعد الصراع، وبموجب أنظمة الجزاءات المنشأة عملا بالقرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، في إطار الفصل السابع من الميثاق.

لقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور كبير في بناء قدرات الدول الأعضاء. والدول تحتاج للمساعدة للوفاء بالتزاماتها الدولية، وتعزيز مؤسساتها الداخلية، بما في ذلك المؤسسات المعنية بالقانون والنظام، ولتأمين حدودها. وهذه الممارسة يجب تستند على الدوام إلى الطلب، ويجب أن تقودها الدول الأعضاء. ونشيد بجهود والتزام وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على ما قامت به في مجال بناء قدرات البلدان في حالات الصراع وما بعد الصراع. إن التزام الدول ببناء قدرات الدول في مختلف القطاعات يتطلب المزيد من الدعم المالي والتكنولوجي، وينبغي أن نكون عل استعداد لنقدم إليها الدعم ذاته.

غير أن المسألة المرتبطة بذلك تتعلق بالكيفية التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تساعد الدول الأعضاء المهتمة على تأمين حدودها في وجه أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة. وأول مبدأ أساسي في ذلك الصدد هو احترام سيادة الدولة التي تطلب المساعدة وسلامتها الإقليمية. ثانيا، يجب على المانحين ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة احترام اختصاص الدولة العضو

المعنية لدى تأمين حدودها. ثالثا، المساعدة على بناء القدرات يجب ألا تقدم إلا بناء على الطلب، وعلى النحو الوارد في اتفاق متبادل.

تتسم التحديات التي نناقشها اليوم بطابعها العالمي. وأوجه ترابطها تزيد من تعقيدها. وهي تتطلب اتخاذ إجراء تعاوني قوي تشارك فيه جميع الدول الأعضاء وتعمل معا بصورة مشروعة ومناسبة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لموضوع جلسة اليوم صلة مباشرة بالتحديات والتهديدات المتزايدة والمتنوعة باطراد الناشئة عن الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود.

إن الحدود السهلة الاختراق عامل يشجع على الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وحركة الإرهابيين ومواردهم المالية. والكثير من أشكال الاتجار غير المشروع عبر الحدود تقوض على نحو حقيقي وخطير جهود المجلس لصون السلم والأمن الدوليين.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأنظمة الجزاءات التي يفرضها المجلس والأنظمة المخصصة المنشأة بموجب قرارات المجلس ذات الصلة في مجال مكافحة الإرهاب، لا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، اللذين نرى أن مجالات الأولوية فيهما هي الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأسلحة، وأسلحة الدمار الشامل ومكوناتها، وحركة الإرهابيين ومواردهم المالية.

ولا يخفى على أي أحد أن هناك مشاكل فيما يتعلق بالامتثال لهذه الأنظمة. فالأثر المدمر للاتجار بالمخدرات في أفغانستان، الذي اندمج مع الإرهاب، تزايد منذ أمد طويل ممتدا خارج حدود المنطقة تحديدا. ونعتبر الاتجار بالمخدرات في أفغانستان تهديدا للسلم والاستقرار الدوليين، وندعو إلى اتباع نهج شامل لمكافحة هذا التهديد، بما في ذلك مجموعة الأدوات في مجلس الأمن لوقف التدفقات المالية التي تؤجج الاتجار بالمخدرات وإدراج أباطرة المخدرات في قوائم جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة.

لقد اتخذت تدابير هامة من حيث تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨١٧ (٢٠٠٨) لمكافحة تهريب السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات إلى أفغانستان. وينبغي تعزيز مشاركة قوات الأمن الدولية في أفغانستان في جهود القضاء على زراعة المخدرات ومختبرات صنعها في ذلك البلد. ونتائج المؤتمر الوزاري الثالث لميثاق باريس، الذي عُقد في فيينا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، يتيح لنا المحفل الضروري لبذل جهود شاملة لوقف تدفقات المخدرات في أفغانستان.

يكمن المثال الآخر في انتشار الأسلحة الليبية. وهناك خطر حقيقي بأنها قد تسقط في أيدي الإرهابيين. في ذلك السياق، بادرت روسيا إلى تقديم القرار ٢٠١٧ (٢٠١١)، الذي يوجه الرسالة اللازمة ويضع الإطار المناسب لجهود مكافحة ذلك التهديد الجديد.

إن المشكلة الخطيرة المتمثلة في أعمال القرصنة في الصومال لا تزال قائمة. فنظام الجزاءات المفروضة على ذلك البلد، الذي لم يكن لديه لفترة طويلة أي نظام لمراقبة الحدود، سار منذ وقت طويل. غير أن القراصنة الصوماليين يتلقون بكل حرية الأسلحة المتطورة، والقوارب، ووسائل تصفح النظام العالمي لتحديد المواقع وغيرها من المعدات اللازمة لأنشطتهم الإجرامية.

وفيما يتعلق بهذه الحالات تحديدا، سيكون من المفيد إجراء استعراض عام للمشاكل المتعلقة بمراقبة الحدود، وأنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبرها. ومن المهم لمجلس الأمن عندما يحلل حالات الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود أن يتخذ إجراء يندرج بشكل صارم في إطار ولايته لصون السلم والأمن الدوليين، وألا يتطاول على اختصاص المنظمات

أو الهيئات الدولية الأخرى، يتفادى الانخراط في إصلاح نظام التعاون الدولي القائم في مجال حماية الحدود.

إن مشروع البيان الرئاسي الحالي ، القائم على نتائج جلسة اليوم، يطلب إلى الأمين العام إعداد تقييم شامل لأنشطة الأمم المتحدة في مساعدة الدول على مكافحة مختلف أشكال الاتجار غير المشروع وحركة الإرهابيين وأموالهم. ونعتقد أنه من المهم أن يجسد هذا التقرير المجالات ذات الأولوية التي تناولتها، ويأخذ في الحسبان التدابير التي اتخذها مجلس الأمن فعلا وبصورة واضحة، والتي لا تزال سارية.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): يكتسي اختيار موضوع تأمين الحدود في وجه أنشطة الاتجار غير المشروعة عبر الحدود أهمية كبيرة لدولنا، لا سيما للدول الواقعة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، لأن هذه المسألة تتناول لب الموضوع الذي ناقشه مجلس الأمن في شباط/فبراير في ما يتعلق بمنطقتنا. وبالتالي، يود وفد بلدي أن يشكر الولايات المتحدة على اقتراحها لهذا الموضوع لكي ينظر فيه المجلس.

إن جودة وسرعة وسائل النقل، وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلا عن سياسات تشجيع الجماعات في المنطقة دون الإقليمية، أمور تيسر اليوم حرية حركة الأشخاص والسلع عبر الحدود، وبالتالي، تتسبب في صعوبات كبيرة في مجال مراقبة هذه الحدود. وبفضل تيسير النقل فيما بين الدول وتخفيف الضوابط على الحدود، شهدنا ازدهار جميع أشكال الاتجار غير المشروع. ويُعزى ذلك إلى أن الحدود، لا سيما في البلدان النامية، لا تزال على نحو عام سهلة الاختراق، وتلك البلدان لا تتوفر على الوسائل العصرية لمراقبة الحدود. و الحدود التي لا تخضع للمراقبة الكافية تؤدي إلى بيئة نشهد فيها انتشار الممارسات التلقائية والمتعلقة بالسياق التي ليس لديها أي مركز قانوني داخل تلك البلدان.

ولتلك الأسباب، أصبحت الحدود مجالات للفوضى في بعض بلداننا، حيث تزدهر جميع أنواع الأنشطة، بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية، فضلا عن الاتجار ببني البشر، والهجرة غير القانونية، والاتجار غير المشروع بالسلع، والفساد، وغسل الأموال، والأنشطة الإرهابية – وكلها مسائل يمكن أن تقوض السلم والأمن والاستقرار في الدول.

وهكذا، لن نغالي إن قلنا إن المناطق الحدودية تخضع لمنطق يتجاوز بكثير سيادة الدول. فالجماعات الإجرامية التي تتحرك عبر الحدود مجهزة جيدا وتتكيف بسرعة مع الحالات الجديدة، أو تنقل عملياتها لتفادي الرصد. ويمكنها أن تستولي على مناطق برمتها في بلد لا تتوفر فيه الحكومة على الوسائل التقنية اللازمة لمواجهة هذه الجماعات. وتحقق مكاسب كبيرة من أنشطتها، التي غالبا ما تزدهر على حساب الأشخاص الضعفاء، مثل ضحايا الاتجار بالبشر، والمهاجرين والأطفال الجنود.

وتؤدي أنشطة هذه الجماعات إلى ازدياد الشعور بانعدام الأمن، الذي لوحظ في بلدان أخرى أيضا، وهي تثير مسألة إدارة الحدود والمسألة اللاحقة المتعلقة بالعلاقات مع الدول المجاورة.

وقد استجابت الصكوك القانونية الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يتصل بها من بروتوكولات، بشأن الاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالمهاجرين، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

(٢٠١٠)، للحاجة إلى مكافحة هذه التهديدات الجديدة التي يواجهها السلم والأمن.

غير أن للتهديد المتمثل في العوامل المرتبطة بتأمين حدودنا ومكافحة الحركة غير المشروعة أهمية أكبر من أي وقت مضى، بل قد أصبحت أهم مما كانت عليه عندما دخلت تلك الصكوك حيز النفاذ. ولهذا فإن السعي لاستجابات مناسبة للتهديدات عبر الوطنية الجديدة ينبغي أن يشكل أولوية للمجتمع الدولي.

إن تأمين الحدود ومكافحة أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود يتطلب وسائل مادية ومالية، غالبا ما تكون كبيرة ولا مجال لحصول العديد من فرادى الدول عليها. فالعديد من الدول لا تتوفر على الوسائل الفعالة للقيام بمراقبة الحدود وفرض الضوابط عليها، واتباع نهج عام ومتكامل وشامل من جانب المجتمع الدولي سيمكّننا من مواجهة التحديات وانعدام الأمن الناجم عن الاتجار غير المشروع عبر الحدود. القيمة المضافة لهذا النهج تكمن في العمل بطريقة منسجمة على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية لمواجهة التهديدات التي لا يمكن لآليات الدولة أن تواجهها، وفي تكييف استجاباتنا مع التحديات في الميدان.

وقد أدت التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع عبر الحدود والجريمة المنظمة على السيادة والأمن في المنطقة دون الإقليمية لدول غرب أفريقيا، إلى اتخاذ تدابير للحد من المخاطر الناجمة عن حدودنا التي يسهل اختراقها. وعلى الصعيد دون الإقليمي، بالإضافة إلى الاتفاق الرباعي فيما بين دول بنن ونيجيريا وغانا وتوغو لمكافحة الجريمة العابرة للحدود، وقع بلدي وغانا في عام ٢٠٠٩ مذكرة تفاهم بين الأجهزة لدينا في مجال إنفاذ القانون والأمن والشرطة والجمارك وخدمات الهجرة، لمحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. علاوة على ذلك، تعقد مشاورات منتظمة لرؤساء الدول والحكومات في منطقة تحالف الرخاء المشترك، التي تتألف من تلك البلدان الأربعة نفسها، لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكذلك على المستوى الإقليمي، وبمساعدة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد وضعنا استراتيجية شاملة متعددة الأطراف على أساس المسؤولية المشتركة، تُدعى البرنامج الإقليمي لغرب أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ٢٠١٠-٢٠١٤.

على الصعيد الوطني، استجابت توغو إلى هذه المسألة باتخاذ تدابير مختلفة. ومن بينها إنشاء مكتبنا المركزي لمكافحة المخدرات ومكافحة غسل الأموال والمختبر الوطني للمخدرات، اللذين يساعدان الشرطة الوطنية والجمارك في تأدية واجباهما. علاوة على ذلك، لدينا خطة وطنية متكاملة تتضمن العديد من الخطوات التي تم اتخاذها بمساعدة مالية وتقنية من الشركاء في التنمية. وقد أدت تلك الخطوات إلى القيام في شباط/فبراير ٢٠١١ بإنشاء الوحدة المتكاملة لمراقبة الحاويات في ميناء مدينة لومي، والمركز الوطني للبيانات المالية في مطار لومي الدولي.

على الرغم من تلك المبادرات، ونظرا لضعف القدرة التشغيلية للدول في المنطقة دون الإقليمية، فمن الضروري توفير التمويل وبناء القدرات للأجهزة الوطنية اللذين يتطلبان دعما متواصلا من المجتمع الدولي. الآن هو الوقت المناسب للتعبير عن امتناننا للأمم المتحدة، ولا سيما لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي ما برح يساعد على الدوام لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية.

نظرا لحجم المشكلة، تأمل توغو أن يدرس الأمين العام هذه المسألة، وأن يقترح النُهُج والحلول لتعزيز الآليات القائمة.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

مع تزايد العولمة، أصبحت الصلات والتبادلات فيما بين الدول أيسر من أي وقت مضى وتتسارع خطى تنقل الناس والحركة العالمية للمواد. وفي الوقت نفسه، فإن مشكلة الاتجار غير المشروع عبر الحدود، المتمثلة في انتشار الأسلحة والاتجار بالمخدرات وانتشار الإرهاب،تتسم بالخطورة أكثر من أي وقت مضى. في الآونة الأخيرة، عمل انتشار الأسلحة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، فضلا عن الاضطراب في مالي، على إثارة قلق على نطاق واسع. ونسلّم بأن انتشار الأسلحة في المنطقة له تاريخه. ولكن، الصراعات الإقليمية التي وقعت مؤخرا أدت إلى تفاقمه.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لتأكيد ثلاث نقاط بشأن تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود. أولا، تقع مسؤولية إدارة الحدود ضمن سيادة الدول الأعضاء. وتتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن تعزيز مراقبة حدودها وإجراءاتها الجمركية ومنع جميع أنواع الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود ومكافحتهما. نأمل أن تفي البلدان، وفقا للقرارات المعنية الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والقانون الدولي، وتحسين التشريعات المحلية، وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الإدارات، وزيادة قدرات إنفاذ القانون واتخاذ خطوات عملية لتعزيز إدارة الحدود.

ثانيا، نحن نؤيد التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود. وينبغي أن يركز هذا التعاون على مساعدة البلدان التي تحتاج إلى بناء القدرات. في غضون ذلك، تختلف الممارسات من بلد لآخر فيما يتعلق بإدارة الحدود. عند تقديم المساعدة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما الظروف الوطنية للبلدان التي تتلقى المساعدات وخياراتها ورغباتها، وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وأن يحترم سيادة والدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية.

ثالثا، من الضروري إفساح المجال كاملا للمزايا التي تتمتع بها مختلف وكالات الأمم المتحدة، من أجل تحقيق التآزر. ولدى مساعدة الدول الأعضاء لتعزيز قدراتها على إدارة الحدود، فإنه من المستحسن الاستفادة الكاملة من وكالات الأمم المتحدة القائمة، بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال وضع أفضل الممارسات. يجب على مختلف وكالات الأمم المتحدة، وفقا لاختصاص وولاية كل منها، تخصيص المهام بشكل صحيح وتعزيز التنسيق فيما بينها. مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك ينبغي أن يركز اهتمامه على الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود اللذين يهددان السلم والأمن الدوليين، وتفادي الازدواجية في العمل، وتعطيل وظائف هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن نرحب بمبادرة من الولايات المتحدة لتبسيط عمل الأمم المتحدة بشأن الاتجار بالأشخاص والبضائع والحركة غير المشروعين في المجالات حيث هناك تداخل، ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. نحن نتفق على أن هناك حاجة إلى مناقشة هياكل فعالة لمساعدة الدول في معالجة العدد الكبير لحالات الاتجار بالأموال والسلع والأفراد والحركة غير المشروعين عبر الحدود، ما يمكن أن يتسبب المخاطر التي تهدد السلام والأمن وتفاقمها. في ذلك الصدد، نود التأكيد على أن المجلس قد سبق وتناول مرارا الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين الناجمة عن المسائل الشاملة مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر.

نرى أنه من المهم الأخذ في الاعتبار أن فتح الحدود في حد ذاته لا ينبغي النظر إليه على أنه يشكل تهديدا.

إن الترابط والحركة القانونية الحرة للسلع والناس أشياء يُطمح في تحقيقهما وليس إدانتهما. ومع ذلك، فإنهما بحاجة إلى أن يكونا متوازنين مع المكافحة الفعالة لبعض التهديدات الحقيقية الناجمة عن عمليات النقل غير المشروعة التي يمكن أن تتفاقم بسبب سوء إدارة الحدود. لذلك نثني على إجراء تقييم لقدرات الأمم المتحدة، كخطوة أساسية نحو تحديد مجالات التداخل الممكنة ومجال التحسين. ونحن نعتقد أنه بوسع الأمين العام القيام بهذه المهمة.

أود أن أبدي بعض الملاحظات الموجزة. أولا، ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هناك حدودا للتبسيط. إن المواد النووية والأسلحة والسلع ذات الاستخدام المزدوج والمخدرات، والناس الذي يعبرون الحدود كل منهم يتطلب اتباع نهج ووسائل تعاون مختلفة. كما نود التأكيد على أن التبسيط لا ينبغي أن يؤدي إلى التقليل بأي شكل من الأشكال من فعالية تنفيذ الجزاءات . على العكس من ذلك، نحن نرى المزيد من التحسينات في تنفيذ الجزاءات يمثل إسهاما أساسيا في تأمين الحدود.

ثانيا، ليس كل اتجار بالأموال والسلع والأفراد وحركة غير مشروعين يشكلان بالضرورة تهديدا للسلم والأمن الدوليين. في كثير من الحالات يتم تتم معالجتهما على النحو المطلوب من قبل سلطات إنفاذ القانون الوطنية. ومع ذلك، يمكن أن يكون للاتجار والحركة غير المشروعين تأثير على الأمن الوطني والدولي عندما يتعلق الأمر بمسائل خطرة مثل الإرهاب أو انتشار الأسلحة. ومن الواضح أن أنشطة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر تستفيد أيضا من عدم إدارة الحدود بصورة ملائمة. وعليه فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تعالج مشكلة تحسين هياكل إدارة الحدود بالفعل.

ثالثا، تواجه الدول في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع ونقل الأموال والسلع والأفراد عددا من التحديات التي تنجم عن الهدف العام المتمثل في الحفاظ على التجارة العالمية الحرة من جهة، والاستجابة لاحتياجات السلامة والأمن من الجهة الأخرى. فعلى سبيل المثال تتطلب الحدود الطويلة أعدادا كبيرة من الموظفين وتقييم المخاطر بطريقة متطورة للغاية. وتتطلب حماية الحدود وجود موظفين مؤهلين تتوفر لديهم أفضل المعدات اللازمة لعملهم. ومن طبيعة الاتجار والتنقل غير المشروعين السعي إلى التغلب على آليات حماية الحدود القائمة. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى وجود منظمات موثوق بها ومستدامة وقادرة على مكافحة الفساد، بين تحديات أخرى عديدة.

ونظرا إلى جهود الأمم المتحدة المبذولة في مجال مساعدة الدول الأعضاء على معالجة تلك التحديات، فإننا نود أن نؤكد على أهمية بناء القدرات والمؤسسات على حد سواء. فهذه العناصر تكتسي أهمية بالغة فيما يتعلق بتمكين مؤسسات الدولة الفاعلة من التمييز بصورة صحيحة بين العديد من البضائع والأشخاص أثناء عبور حدودها. وأود أن أذكر بشأن بناء القدرات، أن ألمانيا قد دعمت عددا من المشاريع، مثل تقديم المساعدات التقنية في إطار مشروع البيانات الجمركية.

وينبغي في مجال عمليات حفظ السلام أيضا، إيلاء الاهتمام اللازم لقدرات مراقبة الحدود، متى كان ذلك ملائما وفي وقت مبكر. وفي ذلك الصدد، فربما يكون مفيدا استكشاف الكيفية التي يمكن أن تقدم بها شرطة الأمم المتحدة المساعدة في تعزيز تلك القدرات، عن طريق توفير الدعم في مجال إعادة البناء في وقت مبكر وبناء قدرات الكيانات المعنية بحماية الحدود. وتؤيد ألمانيا في ذلك الصدد برنامج الاتحاد الأفريقي المتعلق بالحدود، الذي يهدف إلى ترسيم الحدود والتعاون عبر الحدود وتنمية القدرات.

وأخيرا وليس آخرا، يجب أن تكون الجهود الوطنية المبذولة في إدارة الحدود جزءا لا يتجزأ من التعاون الدولي الوثيق مع الدول المجاورة، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية. وفي حالة منطقة شنغن في أوروبا، المتعلقة بتنقل الأشخاص والبضائع داخل السوق الأوروبية الموحدة، فليست هناك مراقبة للحدود الداخلية بصورة عامة. فالرقابة على الحدود ورصد الحدود وأمنها لا تتكفل بها كل دول من الدول الأعضاء ذات السيادة في المنطقة على أساس فردي، إنما تكفل عبر التعاون الإقليمي.

ويؤكد مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس اليوم أيضا على أهمية دور المنظمات الإقليمية ويشدد على ضرورة وضع استراتيجيات إقليمية، ودعم الأمم المتحدة لجهود التعاون الإقليمي.

وقد ظلت ألمانيا منذ فترة طويلة ملتزمة باتباع نهج شامل للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وظلت ألمانيا لعدة سنوات الآن، داعما قويا لمشاريع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التي تهدف إلى بناء القدرات في القطاع الأمني. وأود أيضا أن أشير إلى دعمنا للبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب، والذي يهدف إلى ضمان المراقبة الفعالة لشحن الحاويات في بعض بلدان غرب أفريقيا، من أجل قمع ومنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

ونسهم أيضا في إطار الاتحاد الأوروبي، في استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل، التي تعالج كلا من مسائل التنمية والمسائل الأمنية، وتهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي.

السيد موسايف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أتوجه بالشكر إلى رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، وتأمين الحدود لمكافحة الاتجار والتنقل غير المشروعين عبر الحدود. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تؤيد أذربيجان موقف حركة عدم الانحياز بشأن هذه المسألة على النحو الوارد في الرسالة ومرفقاتها التي ستعمم بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2012/257).

إن للاتجار غير المشروع عبر الحدود بأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد ذات الصلة، والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر والمعادن المؤججة للصراع، وتنقل الإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة وأموالها عبر الحدود، أثرا على السلم والأمن الدوليين، ومن شأن هذه الأمور تقويض السيادة والسلامة الإقليمية للدول، وزعزعة الاستقرار المحلي والإقليمي، وتقويض التنمية الاقتصادية، وتأجيج الصراعات. وفي حين تشكل كل واحدة من هذه الظواهر موضوعا للمناقشة على نطاق واسع بشأنها، وقد تم تناولها بالفعل في إطار الأمم المتحدة، فإننا نركز اليوم على الجوانب المتعلقة بالحدود، وعلى كيفية تأمين حدودنا من أجل مكافحة الاتجار والتنقل غير المشروعين عبر الحدود بطريقة أفضل.

إن حماية الحدود، بوصفها ركيزة هامة من ركائز الأمن القومي، مسألة تقع على السلطة ذات السيادة الوطنية، وهي من مسؤولية الدول. وتستطيع الدول عبر ضمان حماية أفضل لحدودها ضد التهديدات الموجهة للأمن الوطني، منع انتشار الاتجار والتنقل غير المشروعين عبر الحدود من داخل وخارج أراضيها، فتسهم بالتالي، في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ويشمل الاتجار والتنقل غير المشروعين عبر الحدود شبكة من الأطراف الفاعلة في مختلف البلدان. وغالبا ما تنشر هذه الشبكات عملياتها خارج حدود المنطقة المعينة، لتتسم أنشطتها بطابع عبر وطني، فتربط بذلك الأطراف الفاعلة

المحلية مع شبكة أوسع نطاقا من الأطراف الفاعلين في المناطق الأخرى، والقادرين على الاستفادة من عدم فعالية نظم إدارة الحدود القائمة وغيرها من العوامل الموجودة في بلد ما، من أجل ترسيخ وتعزيز عملياتها.

وفي الوقت نفسه، فإن تأمين الحدود ضد الاتجار والتنقل غير المشروعين لا يعني تشديد الإجراءات المتعلقة بعبور الحدود، لأن من شأن ذلك أن يشكل عقبات خطيرة أمام الأنشطة الشرعية عبر الحدود. وعليه يجب على الدول ضمان وجود نظم وطنية قوية لمراقبة الحدود وإدارتها، فضلا عن وجود نظم قوية للتصدير، من شأنها أن تمنع بشكل فعال الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود، في ذات الوقت الذي تساعد فيه على تعزيز تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات والمشاريع التجارية بطريقة حرة وآمنة عبر الحدود.

ومن الواضح أيضا أن مواصلة وتعزيز التعاون بين الدول المجاورة على المسائل المتعلقة بالحدود على المستويات السياسية والتنفيذية والتشغيلية يتسمان بأهمية قصوى في عالم متعولم. وفي الواقع، إن هذا التعاون يزيد من فعالية نظم مراقبة الحدود وإدارتها على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فإن التعاون بين الدول لن يكون ممكنا دون مراعاة للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، وهي احترام السلامة الإقليمية للبلد وسيادته على أساس متبادل، وحرمة الحدود المعترف بها دوليا، ومبدأ علاقات حسن الجوار.

إن ضعف نظم مراقبة الحدود وإدارتها من بين العوامل الرئيسية المؤدية إلى انتشار الاتجار والتنقل غير المشروعين عبر الحدود. وقد دشنت بعض المنظمات الدولية، بما في ذلك الكيانات التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الجمارك العالمية، فضلا عن المنظمات الإقليمية، العديد من المشاريع والبرامج بشأن تحسين قدرات الدول في مجال مراقبة الحدود وإدارتها. وإذ نرحب بمثل هذه المبادرات، ونصبح في بعض الحالات من الدول المستفيدة، فإننا نود أن نؤكد على الرغم من ذلك، على عدم وجوب إنشاء المشاريع والبرامج ذات الصلة على أساس نهج واحد مناسب لجميع الحالات. فهناك بعض الحالات التي وضعت فيها المبادرات المتعلقة بالحدود في تجاهل تام للشواغل الأمنية للدول المستفيدة ولأولوياتها الحدودية.

وعوضا عن ذلك، لا بد من وضع هذه المبادرات لكي تلبي الاحتياجات المحددة للدول، بناء على طلبها وبمشاركتها، مع الأخذ بالاعتبار بصورة كاملة للحالة الأمنية للدولة المعينة وللجغرافيا السياسية المحيطة بها. ومن الضرورة بمكان أيضا أن تبذل تلك المنظمات قصارى جهدها لتجنب ازدواجية المبادرات الأخرى القائمة.

إن الموقع الجغرافي الحساس لأذربيجان يجعلها عرضة للتهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب الدولي والهجرة غير المشروعة والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأسلحة والمخدرات، والاتجار بالبشر وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويقتضي وجود تلك التهديدات إيلاء اهتمام خاص لأمن حدودنا. وفي الوقت نفسه، فإن إدارة الحدود والرقابة على الصادرات من العناصر الهامة لحماية البنى التحتية الرئيسية للطاقة. ولذلك تبذل أذربيجان قصارى جهدها، على الصعيد الوطني ومن خلال التعاون الوثيق مع جيراننا وشركائنا الدوليين في إطار برامجنا الأمنية الثنائية ومع المنظمات الدولية، للحفاظ على المراقبة والإدارة الوطنية الشاملة للحدود، فضلا عن نظم الرقابة على الصادرات.

ورغم هذه الجهود، فإن أذربيجان عاجزة عن السيطرة على جزء كبير من حدود الدولة التابعة لها نتيجة لاستمرار الاحتلال العسكري لأراضيها. إن عدم وجود رقابة سيادية من قبل السلطات الشرعية في أذربيجان على تلك الحدود يوجد ظروفا مواتية للاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود داخل تلك الأراضي وخارجها.

وتتطلع أذربيجان إلى تقرير من الأمين العام بشأن دراسة استقصائية عن مساعدة الأمم المتحدة للدول الأعضاء في مكافحة الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود. وفي الوقت نفسه، فإننا نرى أن أي دراسة استقصائية أو تقييم ينبغي أن يقتصر على أنشطة كيانات الأمم المتحدة وينبغي أن يتجنب تقديم تقييم لاحتياجات وقدرات فرادى الدول الأعضاء في ما يتصل بالحدود، في محاولة لتبرير أهمية برامج معينة.

السيد برواينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة، التي تتيح للمجلس فرصة لدراسة كيف يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد على نحو أفضل الدول في تأمين حدودها ضد الاتجار والتدفقات غير المشروعين. أؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي.

يشمل الاتجار والتدفقات غير المشروعين عبر الحدود مختلف الظواهر. يشكل بعض هذه الظواهر بالتأكيد تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين. على سبيل المثال، الاتجار غير المشروع بالسلع المرتبطة بأسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيات المتصلة بها. ويمكن أن تلحق الأخرى الضرر بطريقة غير مباشرة بالاستقرار والأمن الإقليميين والدوليين. على سبيل المثال، يدور في خاطري ظاهرة نشهدها في عدد من الأزمات التي دعي المجلس لمعالجتها. إن الأموال المتأتية من الاتجار في الموارد الطبيعية تذكي الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي يزيد، بدوره، عدم الاستقرار الإقليمي.

وحين تهدد عواقب هذا الاتجار والتدفقات عبر الحدود السلم والأمن الدوليين، على المجلس مسؤولية معالجة تلك القضايا. إن المجلس أخذ بالفعل في الاعتبار تماما هذا التهديد المتزايد في عدد من المجالات المحددة، مثل مكافحة الإرهاب، بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع الإرهاب باستخدام أسلحة الدمار الشامل بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرارات اللاحقة. ويشكل ذلك أيضا عنصرا أساسيا من عناصر فعالية الجزاءات التي يقررها المجلس.

وعلاوة على ذلك، فقد أقر المجلس، باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2012/4، في شباط/فبراير ٢٠١٠، الخطر المتزايد الذي تشكله التهديدات العابرة للحدود. وفي نهاية المطاف، فإنه يحيط علما على نحو متزايد بالبعد الإقليمي، كما فعل في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل في شباط/فبراير بالإحاطة علما بالتهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للسلم والأمن الدوليين (انظر S/PV.6717).

إن النهج الذي نتبعه اليوم هو النظر في قضية الاتجار والتدفقات غير المشروعين من منظور الحدود، وهي نقاط العبور لهذا الاتجار. هنا، فإن المسألة ليست مسألة إجراء مناقشة نظرية بشأن مختلف الظواهر التي يشملها مفهوم الاتجار والتدفقات غير المشروعين، وإنما هي محاولة توفير استجابات ملموسة على أرض الواقع.

تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن مراقبة الحدود. بيد أننا، نعلم أن الشبكات الإجرامية غالبا ما تتكيف بسرعة أكبر من هياكل الدولة مع الفرص التي توفرها العولمة. إن الدول لا تملك في بعض الأحيان القدرة اللازمة لمراقبة حدودها ومكافحة الاتجار غير المشروع على نحو فعال، ومن هنا تأتي أهمية الاستجابة من خلال التعاون الدولي وضرورة أن تمتلك الدول القدرات اللازمة كي تتمكن من تنفيذ التزاماتها الدولية في ما يتعلق بمراقبة الحدود. وفي هذا الصدد، يمكن بذل الجهود لمساعدة تلك الدول التي تحتاج إلى المساعدة في هذا المجال على نحو أفضل.

هناك بالفعل العديد من الاستراتيجيات والآليات لمساعدة الدول التي تحتاج إلى هذه المساعدة، بغية التصدي

لهذه التدفقات غير المشروعة. نحن نشيد بالمشاريع الجارية التي تجعل من الممكن التصدي لهذه التدفقات على الصعيد الإقليمي. وأود، على سبيل المثال، أن أذكر اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن تعزيز التعاون بين الدول أمر هام، ومن هنا جاءت مبادرة فرنسا في عام ٢٠١١ – في سياق رئاستها لمجموعة البلدان الثمانية – لمكافحة الاتجار بالكوكايين عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، أود أن أشير إلى أن هناك آليات قائمة، في إطار الاتحاد الأوروبي، لمكافحة التهديدات المتصلة بتهريب السلع والأشخاص والاتجار بهما.

وكما أشار الأمين العام، هناك العديد من هياكل الأمم المتحدة، سواء كانت مؤسسات أو برامج أو أجهزة تابعة لمجلس الأمن، تتعاون حاليا مع الدول لمساعدتها على مكافحة هذه الظواهر. ويضطلع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفة خاصة، بدور رئيسي في هذه القضايا، خاصة في سياق برنامجه الإقليمي لغرب أفريقيا.

إن المهام التي تضطلع بها مختلف هياكل الأمم المتحدة تشترك في الكثير، مثل تقييم حالة الدول وتقديم المساعدة التقنية، وقد تتداخل. وحتى عندما تركز على مجالات معينة، فإنه يمكنها تقديم مساعدة خارجية فعالة. وعلى سبيل المثال، عندما تستفيد الدولة من برنامج للمساعدة التقنية لمكافحة الانتشار ومكافحة الإرهاب في ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل في إطار لجنة القرار ١٥٤٠، أو عندما تعزز آليات الرقابة على الصادرات أو نظامها الجمركي لهذا الغرض، فإن الدولة تعزز بصفة أعم تأمين حدودها، وهو ما يساعدها في تعزيز مكافحة أنواع أخرى من الاتجار. ومن ثم، هناك العديد من مجالات التآزر الممكنة.

لا يمكن للسلم والأمن الدوليين إلا أن يستفيدا من بذل المزيد من الجهود لمنع الاتجار والتدفقات غير المشروعين. هناك العديد من المبادرات الدولية والإقليمية. ولذلك يبدو من المناسب بصفة خاصة أن يطلب المجلس اليوم من الأمم المتحدة تقييم أعمالها في ما يتعلق بدعم الدول في هذا الصدد. ونرى أن هذا التقييم ينبغي أن يكون في شكل توصيات محددة تهدف إلى زيادة الاتساق والفعالية، مع تحقيق أكبر استفادة من مبادرات المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تضطلع بدور في هذا المجال.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة بشأن القضايا المتعلقة بالاتجار غير المشروع عبر الحدود والحركة غير المشروعة عبر الحدود للأموال والسلع والأشخاص. كما نشكر الأمين العام على بيانه في وقت سابق اليوم. ونؤيد الرسالة المؤرخة ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢، الواردة في الوثيقة S/2012/257، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز.

لا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق العميق إزاء التحديات والتهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع عبر الحدود بالأسلحة التقليدية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وحركة الإرهابيين وأموالهم، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالمواد والمعادن والأشخاص خلال النزاعات. إن الحركة غير المشروعة عبر الحدود للأموال والسلع والمواد يمكن أن تثير عدم الاستقرار الإقليمي.

وقد شهدنا مؤخرا عدم الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل الذي نجم عن التحديات التي يشكلها ضعف الضوابط الهيكلية لإدارة الحدود والذي تفاقم بسبب الأزمة في ليبيا. أصبحت المنطقة تغمرها الأسلحة غير المشروعة والسلع الأخرى غير المشروعة، وهو ما يهدد

السلام والأمن في عدد من الدول في المنطقة، بما في ذلك مالي وغينيا - بيساو. يمكن أن يشكل هذا الاتجار والحركة غير المشروعين تحديات للسلام والأمن الدوليين، ويصب في صميم السلامة الإقليمية لكل دولة والمسؤولية السيادية عن سن التشريعات اللازمة ذات الصلة واللوائح الحكومية والتدابير الإدارية ذات الصلة وإنشاء هياكل ونظم التنفيذ أو تحسينها باستمرار. وفي هذا السياق، تود جنوب أفريقيا أن تسلط الضوء على محورية مبادئ السيادة والمساواة في السيادة بين الدول والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

لهذه المبادئ دور رئيسي في التصدي للتحديات التي يشكلها الاتجار والحركة غير المشروعة للبضائع والأموال والأفراد عبر الحدود، إذ أن ذلك ينطوي على ضرورة المحافظة على ضوابط وطنية فعالة لمراقبة الحدود وقيام كل دولة من الدول بإدارة نظامها المالي إدارةً فعالة.

بيد أنه ليس بمقدور جميع الدول أن تتصدى لتلك المسائل بدون مساعدة من الشركاء التعاونيين والمنظمات ذات الصلة. هناك العديد من الدول التي يمكن أن تستفيد من المساعدة والتعاون في بناء قدراتها على التصدي لتلك التحديات والتهديدات، وإذْ تفعل ذلك يحق لها جميعاً أن تسعى إلى التعاون والمساعدة اللازمين، وأن تحصل عليهما، على أساس اختياري، وعندما تطلب ذلك، واعتماداً على نوع الشروط والترتيبات الثنائية التي يمكن أن توافق عليها.

تعتقد جنوب أفريقيا أن إصدار تقرير يتضمن تقييما يوضح كيف يمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أفضل في جهود التعاون والمساعدات هذه يمكن أن يسهم في قدرة الدول على التعامل مع تلك التحديات. ينبغي لهذا التقرير الصادر عن الأمين العام أن يعتمد نهجاً كلياً وتكاملياً وتركيزا على نطاق المنظومة. يعتقد وفدي أن هذا التقييم يمكن أن يساعد في تحسين جهود المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة، وأن يؤدي دوراً مهماً في مساعدة جميع الدول في وضع وتنفيذ ما يمكن أن يتصدى لتلك التحديات من الضوابط الفعالة لمراقبة الحدود، وضوابط الصادرات، ونظم وعمليات الإدارة المالية.

مع ذلك، تعتقد جنوب أفريقيا أنه، لدى تنفيذ جهود المساعدات، ينبغي احترام سيادة الدولة وولايات أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. وبناء على هذا التقييم، يمكن لمختلف أجهزة الأمم المتحدة أن تتولى من المواضيع الواردة في التقرير ما يتماشى مع ولاية كل منها. إضافةً إلى ذلك، يرى وفدي أن مجلس الأمن، الذي تقع عاتقه المسؤولية الأولية عن صون السلم والأمن الدوليين، كما تنص على ذلك المادة ٢٤ من الميثاق، يجوز له فيما بعد أن يتولى المسائل ذات الصلة الواقعة في إطار ولايته.

في الختام، اسمحوا لي بأن أقول إننا سعداء بأن نلحظ اهتماماً واسعاً بهذه المناقشة لدى عضوية الأمم المتحدة عموما. يدل ذلك على الأهمية التي توليها جميع الدول الأعضاء بالمنظمة لهذه المسألة.

تحث جنوب أفريقيا الأمين العام على أن يضع في الحسبان، عند إعداده التقريرَ المزمع ذكره في البيان الرئاسي الذي نعتزم اعتماده، جميعَ ما أعربت عنه الدول الأعضاء من آراء.

السيد بارام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم لعقد هذه المناقشة بشأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تأمين حدودها في وجه الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته، التي تبين ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة للتصدي لهذه المسائل والتحديات التي تواجهها.

في عصر العولمة هذا، من المهم بصورة متزايدة أن نكفل إدارة الحدود بصورة فعالة. فالتهديدات التي نواجهها جميعاً جراء الحركة غير المشروعة للبضائع والناس تهديدات حقيقية، نحسّ بها على النطاقين الوطني والعالمي على السواء. ما أكثر المنافع التي تعود علينا من العالم المترابط والتطورات في المجال التقني، لكن هذه المنافع متاحة أيضاً للذين يريدون إحداث الضرر. على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة جماعية لتحديد ومعالجة تلك التهديدات بطريقة منسقة. وفي الوقت نفسه، يجب عليه أن يكفل، من خلال الإدارة الفعالة للحدود وتيسير حركة الناس والتجارة بصورة مشروعة، للاقتصاد العالمي ما يحتاج إليه من فضاء وتشجيع لينمو ويتطور. وأعتقد أن من الممكن تحقيق التوازن بين كلا هذين الهدفين.

مراقبة الحدود واحدة من مزايا السيادة، ومن الواضح أن الأمر يعود لفرادى الدول لتقرر الكيفية المثلى للدفاع عن حدودها. لكن هناك الكثير من أوجه التشابه بين النظم المختلفة، ويمكن لكل منا أن يتعلم من الآخر. تتطلب المحافظة على أمن الحدود القيام بأعمال الكشف والاقتحام والتفكيك والمنع في أبكر وقت ممكن من العملية. إن الأمر يتعلق بالتأكد من وجود الأشخاص المناسبين في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، مع توفر المعلومات المناسبة.

إننا إذ نعيش في مجموعة من جزر أبية تقع في الحافة الشمالية الغربية لأوروبا، قد أدركنا منذ أمد بعيد أن حدودنا لا يمكن تأمينها تأميناً فعالاً بمعزل عن الآخرين. فبالإضافة إلى وجود نظام قوي للتأشيرات، ونظم متطورة لتقنية المعلومات، ووجود قوات حدود احترافية، تعتمد مراقبة الحدود في المملكة المتحدة اعتماداً كبيراً على الشراكات التعاونية العاملة لاستهداف التدفقات غير المشروعة، وهي شراكات طورناها مع البلدان الأخرى، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى. وتسعى المملكة المتحدة إلى الاستفادة من تلك الشراكات، باستخدام نهج متعدد التخصصات يقوم على العمل الاستخباري ويهدف إلى تحديد واستهداف المهددات الرئيسية، وزيادة تقاسمنا لأفضل الممارسات.

من الواضح أن عمل مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين كثيراً ما يتضمن الحاجة إلى اتخاذ تدابير للتصدي للتدفقات غير المشروعة عبر الحدود. يمكن أن تنطوي هذه التدابير على طائفة من التدابير التقييدية الموضوعة في نظم خاصة بكل بلد، مثل حظر السلاح، وعمليات تجميد الأصول بصورة استهدافية. لكنها يمكن أن تتضمن أيضاً مجموعة واسعة النطاق من التدابير المواضيعية التي ترمي إلى التصدي للتهديدات العالمية جراء الإرهاب أو أسلحة الدمار الشامل.

يجب على المجلس أن يوجه نظره إلى التهديدات والتحديات المتنامية، مثل تجارة المخدرات، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، كما فعل في الحالات المشابهة في الماضي.

لقد أنشأ المجلس آليات للمساعدة تيسّر كفالة تنفيذ أي تدابير جزائية يقوم بفرضها. تتراوح هذه الآليات من أجهزة دائمة، مثل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، إلى أفرقة أو مجموعات خبراء تقوم بمساعدة لجان الجزاءات في أداء عملها.

سيدتي الرئيسة، يتضح من خلال النظر في المذكرة المفاهيمية، التي قمتم بتعميمها من أجل هذه المناقشة (S/2012/195)، أن هناك مجموعة من الكيانات والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي تنشط في هذا المجال. إن تحسين التنسيق بين جميع أجهزة الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة التدفقات غير المشروعة، والعمل في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات الشريكة الأخرى لا يمكن ألا أن يعود بالنفع.

هناك الكثير من العمل الجيد الذي يجري القيام به، لكن هناك متسع للاستعراض والتقييم البنّاء. من الطبيعي

أن يقترن عدم الرضا بالطموح، لذا فصحيحٌ أن المجلس سيوضح، في البيان الرئاسي الذي سنعتمده بعد قليل، الحاجة إلى إصدار تقرير طموح يقوم بإجراء عملية مسح لمنظومة الأمم المتحدة ليقدم إلى المجلس تقييمات نستطيع على أساسها أن ننظر في مزيد من الخطوات لتحسين المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في هذا المجال.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نعرب عن تأييدنا للرسالة المتعلقة بموضوع هذه المناقشة المفتوحة التي أرسلها إلى مجلس الأمن مندوب مصر بالنيابة عن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز. كما نشكر الأمين العام على إحاطته.

يقسم ميثاق الأمم المتحدة المهام تقسيماً واضحاً بين هيئات المنظمة المتعددة. لقد جاء تخصيص سلطات معينة لمجلس الأمن مؤطراً في السياق كما ينبغي من حيث المضمون والنطاق على حد سواء. بناءً على ذلك، إذا كانت جميع الدول الأعضاء توافق على تنفيذ المادة ٢٥ من الميثاق، فإن ذلك يتم في إطار إدراك واضح لحقيقة أن مهام وسلطات مجلس الأمن محصورة بشكل صارم في المادة ٢٤ من الميثاق.

وبناء على ذلك، أعتقد أن على مجلس الأمن، الذي يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء، أن يراعي مراعاة كاملة جميع أحكام الميثاق، فضلاً عن جميع قرارات الجمعية العامة، التي توضح علاقته مع الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى. وبالمثل، لا ينبغي أن يقوض أي إجراء يتخذه مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة أو الصكوك الأخرى المتعددة الأطراف أو المنظمات الدولية المنشأة في هذا الصدد، أو دور الجمعية العامة.

تأمين الحدود يقع ضمن النطاق السيادي للدول الأعضاء. هذه الوظيفة الرئيسية من الوظائف السيادية للدولة لا يمكن أن تنتحلها مؤسسة أجنبية أو دولية. الدولة ذات السيادة هي الوحيدة التي تملك الحق في أن تقرر كيف تقوم بحماية حدودها، وتعزيز أمنها، وكفالة ألا تشكل حركة الناس والبضائع عبر حدودها تهديداً لها أو للدول الأخرى.

لا ينبغي أن تصبح مسألة أمن الحدود محل اهتمام مجلس الأمن إلا في الحالات المحددة التي تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. من وجهة النظر المفاهيمية، من المستحيل تقريباً إدراج جميع أنواع الاتجار والحركة عبر الحدود في خانة مصطلح أو مفهوم واحد. لا يمكن تحقيق تعاون الدول فيما بينها لمكافحة الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود إلا من خلال نهج متسق ومنسق يحترم الولايات ذات الصلة ويقبل بالمبادئ الأساسية لتساوي الدول في السيادة، وسلامة أراضي الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

تقدر باكستان ما تبذله الأمم المتحدة من جهود بنية حسنة لتسليط الضوء على جانب مهم من جوانب القدرات الحالية التي تملكها آليات الأمم المتحدة القائمة لمساعدة جهود الدول الأعضاء في التصدي للاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود. على غرار العديد من زملائنا في مجلس الأمن، فإننا نعتقد أن التقييم الشامل لقدرات الأمم المتحدة، بما في ذلك التداخل الممكن والحاجة إلى الإصلاحات، يجب أن تقوم به الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة المختصة التي تعالج المسائل العامة التأثير بطريقة شاملة. نحن على استعداد للتعاون ومعالجة هذه المسألة بنطاقها الأوسع في إطار الجمعية العامة. أما في إطار مجلس الأمن، فيجب أن تقتصر هذه العملية على المسائل والتهديدات التي يعالجها مجلس الأمن، وفقا لولايته.

ولذلك فإننا نتطلع إلى تقرير من الأمين العام أن من شأنه أن يوفر تقييما شاملا لعمل الأمم المتحدة ذي الصلة لمساعدة الدول الأعضاء على مكافحة الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود اللذين تناولهما مجلس

الأمن بوصفهما تهديدين وتحديين للسلم والأمن الدوليين في سياقات وحالات محددة. نحن نرى أنه، من أجل إجراء تقييم أقرب إلى الواقع، ستوفر وجهات نظر الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع ما يلزم من الحلول العملية والواضحة. وبالمثل، يجب أن يتبع التقرير منطق التزامات الدول الأعضاء المنبثقة من المعاهدات بموجب الصكوك المختلفة، وينبغي ألا يحاول التأثير على الجانب التنظيمي للقنوات المختلفة للمناقشة بشأن أمن الحدود.

وقد اتخذت باكستان خطوات حثيثة وموضوعية للتأكد من وضع نظام شامل لمراقبة الحدود وفقا لالتزامات باكستان الدولية. نحن ملتزمون أيضا بالعمل معا مع المجتمع الدولي لمعالجة المسائل الشاملة التي تنطوي على الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود، بغية الحد على نحو فعال من انتشار التهديدات عبر الوطنية. وفي هذا الصدد، لا نبالغ مهما أكدنا على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود، بما في ذلك العوامل التي تؤثر على العرض والطلب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على بيانه الهام وعلى مشاركته في المناقشة المفتوحة اليوم. أود كذلك أن أشكر الزملاء في المجلس على ما قدموه من إسهامات ثاقبة في جلسة اليوم والاستعدادات لها.

في عالمنا المترابط، فإن نظام الأمن الجماعي لدينا يتسم بقوة أضعف الحلقات فيه. وأحد تلك الحلقات الضعيفة اليوم هو الحدود الضعيفة التأمين التي يتم استغلالها لعمليات النقل غير المشروع للأسلحة والمخدرات؛ والمواد لصنع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، والإرهابيين وأموالهم، والمعادن المؤججة للصراع، وحتى البشر، وهو شكل عصري من أشكال العبودية. إن عمليات النقل غير المشروعة عبر الحدود هذه تقوض على نحو متزايد السيادة والاستقرار الداخلي للدول الأعضاء، ويمكن أن تهدد السلم والأمن الدوليين. لا تقتصر المخاطر التي تمثلها عمليات النقل هذه على الدول الهشة أو الضعيفة جدا. إنها تؤثر علينا جميعا.

وقد تناول مجلس الأمن في كثير من الأحيان هذه عمليات النقل على حدة، في سياقات إقليمية محددة. على سبيل المثال، لقد تناولنا الكيفية التي أدت بها عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في منطقة الساحل، وتأجيج الصراع القائم منذ فترة طويلة في الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد رأينا كيف أن تهريب الأسلحة من إيران، في انتهاك لجزاءات الأمم المتحدة، يزيد من تفاقم الصراع في الشرق الأوسط، ويدعم الجماعات الإرهابية في جميع أنحاء العالم. ناقشنا أيضا الكيفية التي ساهم بها تهريب المخدرات بشكل مباشر في الاضطرابات الداخلية في غينيا - بيساو. هذه ليست سوى أمثلة قليلة.

لقد ناقش مجلس الأمن مسألة الاتجار والحركة غير المشروعين لفترة طويلة، لكننا كنا نميل للنظر في كل الأشياء التي يجري تهريبها بمعزل عن السمة المشتركة بينها - ضعف مراقبة وتأمين الحدود التي يسهل جدا على الشبكات غير المشروعة استغلالها.

تفهم الدول بالفعل فهما جيدا جدا أهمية السيطرة على حدودها وغالبا ما تطلب المساعدة الدولية للقيام بذلك. وتدرك الدول مصالحها الذاتية في حماية أراضيها وشعوبها من هذه الظواهر المترابطة التي تهدد سيادتها وتعمل على تآكل مؤسسات الحكم، وتقويض الأمن الداخلي. الدول عليها أيضا التزامات دولية، بما في ذلك تلك المنبثقة من الفصل السابع

من ميثاق الأمم المتحدة، وجزاءات الأمم المتحدة، التي تتطلب منهم اعتراض عمليات التهريب أو السيطرة عليها.

هناك بالفعل الجهود الثنائية الكبيرة والجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف الجارية لمساعدة الدول على الدفاع عن حدودها، وينبغي دعم هذه الجهود وتشجيعها. ومع ذلك، نركز اليوم على القدرة التنفيذية للأمم المتحدة. نحن نعتقد أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تحسن مساعدتها للدول في تأمين حدودها وتقديم المعلومات الاستخبارية ذات الصلة والتعاون في مجال إنفاذ القانون، ومعايير الجمارك والأطر الإدارية والقانونية. هذا هو السبب في عقدنا هذه المناقشة اليوم.

العديد من عناصر منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن غيرها من المنظمات الوطنية والإقليمية المتعددة الأطراف، تقوم بالفعل بعمل ممتاز لمساعدة الدول في حماية حدودها وتنفيذ التزاماتها الدولية ذات الصلة. واستجابة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، توفر هذه المساعدة منظمات متنوعة مثل الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الجمارك العالمية، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

يشترك أيضا في هذا العمل عدد من الهيئات التي أنشأها مجلس الأمن، مثل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ولجان الجزاءات لدينا وأفرقة الخبراء التابعة لها. الولايات المتحدة تؤيد تأييدا كاملا كل هذه الجهود. ونحن ملتزمون أيضا بالمساعدة في تمويل جهود الفريق العامل التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب المعني بإدارة الحدود لتعزيز السياسات الدولية والإقليمية والوطنية والممارسات المتعلقة بإدارة الحدود في سياق مكافحة الإرهاب.

هذه الهيئات كلها تقوم بعمل مهم، ولكن لأنها تركز بشكل ضيق على تهديدات محددة، فقد تكون على غير علم بالجهود المتداخلة أو قد تفوتها الفرص المتاحة لتجميع المعرفة والخبرة. وفي نهاية المطاف، هذه الهيئات المختلفة في كثير من الأحيان تقيّم نفس مؤسسات الدولة والأطر التشريعية، وتقدم مشورة فنية مماثلة وتناشد المجموعة نفسها من الجهات المانحة للحصول على المساعدة. ببساطة، أنها تعمل جميعا على جوانب مختلفة من المشكلة نفسها – كيفية مساعدة الدول التي تحتاج إلى تأمين أفضل لتدفق السلع غير المشروعة عبر حدودها والسيطرة عليها وترغب في القيام بذلك. بالتأكيد هناك مجال لتبسيط وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول على تأمين حدودها، وفي الوقت نفسه تحقيق الفعالية في العملية.

يمكن لمجلس الأمن أن يقدم إسهاما هاما في هذا الجهد، ولكن من المهم جدا أن تشارك أيضا وبشكل كامل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما. لا يمكن لأي هيئة لوحدها أن تتصدى على نحو فعال لهذا التحدي المتشعب والمعقد. الكثير من الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة تؤدي دورا في هذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات، ومن المنطقي، أنها تعمل معا بشكل أفضل كفريق واحد تابع لمنظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء. ولذلك فإننا نرحب بطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تقديم تقييم تشخيصي لهذه الجهود. يحتاج مجلس الأمن أن ينظر إليها نظرة فاحصة من الخارج في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وتأمل الولايات المتحدة أن يقدم تقرير الأمين العام أيضا أي مقترحات، حسب الاقتضاء، من أجل إدخال التحسينات.

إن المجلس من خلال مساعدة الدول الأعضاء على تأمين حدودها، يمكنه الاستجابة والمساعدة في منع تطور هذه التهديدات للسلام والأمن الدوليين ونأمل أن يقوم بذلك. مع أخذ هذا الهدف في الاعتبار، نحن نتطلع إلى تناول

هذه المسألة مرة أخرى في غضون ستة أشهر، وإلى اتخاذ إجراءات فعالة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

بعد المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يؤكد مجلس الأمن من جديد مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

”ويعترف مجلس الأمن بالتحديات والتهديدات المتنامية التي تواجه السلام والأمن الدوليين، بما فيها النزاعات المسلحة، والإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والقرصنة، والمخدرات، والاتجار بالبشر. وقد تصدى المجلس في إطار هذه التحديات والتهديدات، متى كان ذلك مناسبا، لأنشطة الاتجار غير المشروع بالأسلحة عبر الحدود الوطنية، والاتجار بالمخدرات، واتجار الجهات من غير الدول بالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وبوسائل إيصالها وما يتصل بها من عتاد، والاتجار بالمعادن المؤججة للنزاع، وحركة الإرهابيين وأموالهم (فيما يلي ”أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود“) المضطلع بها في انتهاك لأنظمة الأمم المتحدة للجزاءات المفروضة من قبل مجلس الأمن وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وللقرارات الأخرى المتخذة بموجب الفصل السابع، ولا سيما القراران ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وقراراته الأخرى ذات الصلة. ويساور المجلس القلق لأن أنشطة الاتجار والحركة هذه غير المشروعة عبر الحدود تسهم في تلك التحديات والتهديدات. ويعترف المجلس بأن أنشطة الاتجار والحركة هذه غير المشروعة عبر الحدود تمس في أحيان كثيرة مسائل شاملة لعدة قطاعات تنظر الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة وأجهزتها الأخرى في الكثير منها.

”ويلاحظ المجلس الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ على النحو المعدل ببروتوكول عام ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠ وبروتوكوليها، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب. ويشير مجلس الأمن إلى برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والصك الدولي للتعقب، وخطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد مزايا الاتصالات عبر الوطنية والتبادل الدولي والهجرة الدولية. ويلاحظ مجلس الأمن، مع ذلك، أن التحديات والتهديدات المختلفة التي تواجه السلام والأمن الدوليين نتيجة لأنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود قد تزايدت بتزايد الترابط بين شتى أنحاء العالم. ويلاحظ مجلس الأمن أنه في ظل المجتمعات المعولمة، باتت الجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة، بفضل تحسين تجهيزها بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، أكثر تنوعا وترابطا

في عملياتها غير المشروعة، مما قد يزيد في بعض الحالات من شدة التهديدات المحدقة بالأمن الدولي.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد بأن تأمين الدول الأعضاء لحدودها هو من صلاحياتها السيادية، ويعيد في هذا السياق تأكيد التزامه بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها مبدأ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية. ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى تحسين إدارة شؤون حدودها، سواء على الصعيد الوطني أو في إطار أنظمة مراقبة الحدود الإقليمية القائمة، من أجل الحد بفعالية من شيوع التهديدات عبر الوطنية. ويؤكد مجلس الأمن من جديد ضرورة امتناع الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وقيامها أيضا بتقديم كل أشكال المساعدة إلى الأمم المتحدة في أي إجراءات تتخذها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وامتناعها عن تقديم المساعدة لأي دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها إجراءات وقائية أو قسرية.

”ويعترف مجلس الأمن بالحاجة إلى اتباع استراتيجيات متباينة للتصدي للتهديدات التي تشكلها أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود. ويلاحظ المجلس مع ذلك أن عمليات الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود كثيرا ما تقوم بتيسيرها الجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة. ويلاحظ المجلس كذلك أن أنشطة الاتجار والحركة تلك غير المشروعة عبر الحدود، التي تستغل في بعض الحالات مواطن ضعف متشابهة تعاني منها الدول الأعضاء في تأمين حدودها، يمكن التصدي لها عن طريق تحسين قدرة الدول الأعضاء على تأمين حدودها. ويعترف مجلس الأمن كذلك بأهمية اعتماد نهج شامل ومتوازن، بحسب الحاجة، لمعالجة الظروف التي تفضي إلى تيسير أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود، بما في ذلك عاملا العرض والطلب، ويؤكد أهمية التعاون الدولي في هذا الشأن.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء إلى التقيد التام بالالتزامات ذات الصلة المفروضة بموجب القانون الدولي الساري، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين، والمتعلقة بتأمين حدودها في وجه أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود، بما فيها الالتزامات الناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى احترام جميع التزاماتها الدولية ذات الصلة وتنفيذها على النحو الكامل.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات المعنية على تعزيز التعاون والاستراتيجيات، حسب الاقتضاء، من أجل مكافحة أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود المذكورة.

”ويشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية على القيام، في إطار ولاية كل منها وحسب الاقتضاء، بتعزيز الجهود لمساعدة الدول الأعضاء في بناء القدرة على تأمين حدودها في وجه أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود، بناء على طلب منها وباتفاق متبادل، وفقا للقانون

الدولي. ويثني مجلس الأمن على الجهود الدؤوبة التي تبذل فعلا في هذا المجال.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بما فيها الهيئات الفرعية لمجلس الأمن، تعرض فعلا تقديم هذه المساعدة. ويعترف مجلس الأمن بأهمية اتساق عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة ككل في سبيل تنسيق أوجه التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية، بسبل منها استخدام أفضل الممارسات وتبادل التجارب الإيجابية المكتسبة من مبادرات اتخذت في هذا الشأن في مناطق أخرى، مثل مبادرة ميثاق باريس.

"ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يقدم في غضون ستة أشهر تقريرا يتضمن دراسة استقصائية وتقييما شاملين لعمل الأمم المتحدة في هذا المجال من أجل مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود، على النحو المعرف في الفقرة الثانية أعلاه، ويورد اقتراحات ممكنة بشأن سبل تعزيزه.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/16.

أود أن أذكّر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناهم أربع دقائق، بغية تمكين المجلس من إنجاز عمله على وجه السرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند الكلام في المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم سيدتي الرئيسة على قيادتكم البارعة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، وعلى تنظيم هذه المناقشة الهامة.

ليست هذه مناقشة نظرية بالنسبة لشعب إسرائيل. حيث أن القنابل التي يجري الاتجار بها بشكل غير مشروع تنفجر يوما بعد آخر في مدننا. ويوما بعد آخر، يعيش مواطنونا تحت رحمة قمديد الشبكات الإرهابية المتزايدة والدول التي تدعمها.

ومنذ ما يزيد عن عام واحد فقط، أبحرت سفينة تدعى إم في فكتوريا من البحر الأبيض المتوسط إلى ميناء اللاذقية في سوريا. وكانت تبدو من الخارج سفينة شحن عادية، لكن كانت السفينة إم في فكتوريا تستخدم لمهمة تختلف كثيرا عي أي عمل يضطلع به أي مكتب بريد تابع لفدرال اكسبريس. ومن بين شحنات العدس و القطن، أخفيت ثلاث حاويات في هيكل سفينة إم في فكتوريا. وكانت تحوي ٤٠ طنا من الأسلحة الإيرانية، ليست بنادق ومتفجرات تي إن تي فحسب، بل أيضا قذائف متطورة وأسلحة أخرى تملكها عادة الجيوش الحديثة فقط. وأظهرت المعلومات الاستخبارية أن إيران كانت تعتزم نقل تلك الأسلحة إلى الإرهابيين في غزة.

لحسن الحظ، اعترضت القوات الإسرائيلية سفينة إم في فكتوريا قبل أن تصل شحنتها وجهتها المقررة. وتشكل حاويات الأسلحة في إم في فكتوريا أيضا، تذكيرا مهما لمجلس الأمن. إن إيران وحليفها المتمثل في نظام الأسد، لا يلتزمان بتاتا بالقواعد والقوانين الأساسية للمجتمع الدولي. إذ أهما ينتهكان بشكل منهجي القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩) والعديد من القرارات الأخرى، ويقومان بنقل الأسلحة المتطورة إلى الإرهابيين في غزة ولبنان وخارجهما. ويمكن قياس عواقب نشاط قمريبهما غير القانوني بدم العديد من المدنيين الأبرياء وانتشار عدم الاستقرار في منطقتنا. وكل صاروخ إيراني يحمل رأسا متفجرة من شأنه أن يحدث زلزالا سياسيا يتجاوز حدود إسرائيل.

أشار الأمين العام في تقريره الذي قدمه إلى المجلس في شهر تشرين الأول/أكتوبر (S/2011/648)، إلى أن حزب الله، الذي هو منظمة إرهابية داخل الدولة اللبنانية، قد بلغت قدراته تقريبا قدرات جيش نظامي.

حزب الله لديه أسلحة إيرانية، وتدربه قوات إيرانية، وتموله دولارات النفط الإيراني، ويعمل كقوة تحارب بالوكالة عن النظام الإيراني من هضاب جنوب لبنان إلى شوارع بانكوك. لقد حان الوقت لكي يقوم المجلس بمساءلة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تسلح الإرهابيين وتدربهم وتمولهم. وعدم اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء اليوم لن يؤدي سوى إلى كابوس أفظع غدا.

إن مسألة الاتجار غير المشروع والهياكل الأساسية التي تدعمه ليست مجرد مشكلة تتعلق بإسرائيل أو الشرق الأوسط أو أفريقيا. إنها مشكلة عالمية. والتهريب غير المشروع يستفيد من شبكة متزايدة الترابط بين عصابات التهريب، والمجرمين والإرهابيين العابرين للحدود. وهذه الجماعات تعمل معا في جميع أنحاء العالم على نحو لم نشهد له مثيلا من ذي قبل على الإطلاق. والإرهابيون يفهمون أنه إذا كان بمقدور المرء أن يهرب المخدرات إلى عاصمة أوروبية، يمكنه أن يفعل مثل ذلك بقذيفة مضادة للطائرات. ويفهمون أن أجواء التسيب تربة خصبة لتشجيع التطرف، ويعترفون بأن بيع المخدرات يمكن أن يسد تكاليف شراء القنابل.

تشكل أنشطة حزب الله مثالا مرعبا لهذا التوجه. فقد فرض ذلك التنظيم الإرهابي نفسه كطرف فاعل رئيسي في سوق المخدرات العالمية، بتشغيله لشبكة تمتد من غرب أفريقيا إلى الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. وهو يستخدم تلك الشبكة العالمية لتمويل أنشطته الإرهابية وتوفير الدعم اللوجستي اللازم لتنفيذها. وشبكة حزب الله تظهر الكيفية التي يمكن أن تصبح بها ثغرة في قدرات دولة ما من حيث مجال مكافحة الإرهاب نقطة ضعف يمكن استغلالها، وقد تكون لها عواقب مدمرة على سائر بلدان العالم. ومن الواضح أن عدم الاستقرار في بلد ما يمكن أن يؤدي إلى كارثة في بلد آخر.

ولا تزال إسرائيل تتشاطر خبرتها الفريدة مع الآخرين في مكافحة هذه الشبكات على الصعيد العالمي. ونحن نشارك على نحو وثيق في مبادرات بناء القدرات على مكافحة الإرهاب مع عدد من الدول والمنظمات الإقليمية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا. وتشمل تلك الجهود التعاونية مجموعة واسعة من المسائل، من تمويل الإرهاب إلى أمن الطيران، ومن غسل الأموال إلى حماية الحدود.

ومن بين جميع المسائل المتعلقة بالاتجار غير المشروع، ليس هناك أي تهديد أخطر من انتشار أسلحة الدمار الشامل. لقد وصفت فعلا سلوك إيران بدون حيازتها للأسلحة النووية. ولا يسعنا سوى أن نتخيل كيف سيتصرف ذلك النظام لو كان يتوفر عليها، ومع من سيتقاسمونها. وانتشار أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق بالغ أيضا في سوريا، التي قد يؤدي فيها عدم الاستقرار بحصول الجماعات الإرهابية كحزب الله على مفاتيح مخزون نظام الأسد من الأسلحة. ويشمل ذلك القذائف الطويلة المدى، فضلا عن الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وفي الوقت الذي يوجد فيه نظام أخطر طبيب عيون في منطقتنا على شفى الانهيار، يجب على المجتمع الدولي أن يراقب عن كثب ما جمعه من أسلحة خطيرة للغاية.

وبينما تظل سفينة ''فيكتوريا'' محتجزة في الميناء، فإن سفنا أخرى من سفن التهريب تمخر عباب أعالي البحار وهي محملة بشحنات مليئة بالصواريخ والمتفجرات. وقد يتسبب صاروخ من تلك الصواريخ في نشوب الصراع الرئيسي المقبل. وقد يستخدم سلاح من تلك الأسلحة

في الهجوم الإرهابي المقبل الذي سيخلف خسائر جسيمة في الأرواح. وقد تكون قنبلة من تلك القنابل قنبلة نووية. ولا يمكننا أن نسمح بانتصار من يريدون إنجاح مهمة سفينة ''فيكتوريا''. ومن واجبنا الجماعي أن نمنع وصول هذه الأسلحة إلى مقصدها. فالإرهابيون ومن يدعمهم يعولون على انقسام المجتمع الدولي لمواصلة عملياتهم. وما من دولة يمكن أن تتنصل من المسؤولية، وما من دولة يمكن أن تتجنب عواقب التقاعس.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الولايات المتحدة على تنظيمها لهذه المناقشة المفتوحة. كما أعرب عن تقديرنا للأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن للمجموعة الكبيرة من المشاكل المتصلة بأنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود أثرا خطيرا على الشعوب في جميع أنحاء العالم، في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وعواقبها واسعة الانتشار وشاملة، وتؤثر على حقوق الإنسان، والأمن العام والتنمية المستدامة. غير أنه من غير الواضح أن أنسب السبل وأكثرها فعالية لمعالجة مختلف مظاهر الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود هو وضعها في نفس الفئة، إذ يمكن أن تكون لها أسباب جذرية وتداعيات مختلفة على السلم والأمن، وبالتالي، قد تتطلب حلولا مختلفة.

وهكذا، فإننا نرى أن المشاكل المتنوعة المتصلة بالتدفقات عبر الحدود تتطلب نهجا يستند إلى كل حالة على حدة، ويراعي الطابع المحدد لكل حالة. وقد لا نجد فعلا أن كل حالة من حالات الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي، لا يمكن التصدي على أكمل وجه لكل نوع من أنواع الاتجار ضمن اختصاص المجلس. فليس هو المحفل المناسب على ما يبدو لمعالجة الاتجار ببني البشر، على نحو خاص. وقد يصدق القول ذاته على المحافل الأخرى، فيما يتعلق مثلا بالاتجار بالمخدرات، الذي قد يشكل أو قد لا يشكل تهديدا.

وفي الحالات التي يشكل فيها الاتجار فعلا تهديدا للسلم والأمن، يمكن للمجلس أن يضطلع بدور من الأدوار، وفقا للميثاق. وحتى في هذه الحالة، يجب أن يراعي الخصائص المحددة لكل حالة على حدة وضرورة التعاون مع الهيئات الأخرى ذات الصلة. وفي أغلب الأحيان، ينبغي أن يكمن دور المجلس في التركيز على تشجيع زيادة تنسيق المبادرات القائمة في الميدان، فضلا عن تعزيز قدرات السلطات الوطنية حتى يتسنى لها الاضطلاع بمسؤولياتها على وجه أفضل.

إن الجهود الدولية لكبح الاتجار ترتهن على نحو كبير بتعزيز القدرات المحلية على التصدي للمشكلة. ولتنسيق الإجراءات ضمن إطار أسرة الأمم المتحدة أهمية خاصة لإيجاد أفضل السبل لمساعدة الدول على مواجهة هذه التحديات. وازدياد أدوات التعاون المتوافرة ينبغي أن يمكن من تكييف المساعدة بصورة فعالة مع المشاكل التي يواجهها كل بلد. والتعاون الإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب مهم أيضا لمساعدة الدول على تحسين حماية الحدود، لأنه يسمح بإجراء تبادل للمعلومات فيما بين البلدان التي لديها تجارب مماثلة.

ومن الأهمية بمكان أيضا إيلاء اهتمام مستدام للأسباب الكامنة، بغية معالجة الاتجار غير المشروع عبر الحدود. وغالبا ما تشمل هذه الأسباب ضعف مؤسسات الدولة، وانعدام التنمية، والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وكثيرا ما يشكل الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي عاملا رئيسيا لإيجاد الظروف المواتية لأنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة عبر الحدود. وبالتالي، يجب أن يندرج الحد

من الفقر وإيجاد الفرص، لا سيما للشباب، في أي استراتيجية لمكافحة الاتجار.

وعلى الجانب المعياري، يجب أن نكفل معالجة أي شكل من أشكال الاتجار غير المشروع في سياق خصوصيته. وفي مجال التعاون، يجب علينا أن نعزز قدرات منظومة الأمم المتحدة واتساقها وتنسيقها لمساعدة الدول وفقا لاحتياجاتها المحددة. وبالجمع بين الجهود على هاتين الجبهتين، يمكن للمجتمع الدولي أن يعالج التحديات الراهنة بصورة أكثر فعالية، ويحول دون أن تصبح تهديدات حقيقية للسلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير - هارتينغ، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير - هارتينغ (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

ونرحب بمبادرة الولايات المتحدة لمناقشة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تأمين حدودها في وجه أنشطة الاتجار بالمواد والأموال والسلع وحركتها غير المشروعة، فضلا عن الاتجار ببني البشر. وينبغي أن نسعى جميعا إلى تحسين التنسيق بين جميع هيئات الأمم المتحدة التي تسهم في مكافحة أنشطة الاتجار والحركة عبر الحدود غير المشروعة هاته.

وكما نعلم جميعا، لا يمكن اعتبار حواجز الحدود في سياق العولمة. فسلاسة تنقل السلع والأموال والأشخاص لها أهمية بالغة بالنسبة للتجارة والرفاه الاقتصادي والتنمية البشرية. وتيسير ذلك، بدون الحد من الأمن، مهم إذن لجميع التدفقات التجارية والمالية والثقافية. وفي الوقت ذاته، يستغل الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة على نحو متزايد العولمة والتقدم التكنولوجي لتيسير تطوير أنشطة الاتجار والحركة غير المشروعة، مما يوجد مكاسب غير مشروعة ويقوض بشكل خطير، من خلال الفساد والعنف، الاستقرار والتنمية في الدول والمناطق، وهو ما يؤدي إلى الحلقة المفرغة لبيئة مواتية لهذه الأنشطة غير المشروعة.

ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن إدارة الحدود مجال من المجالات ذات الأولوية لاتخاذ الإجراءات بغية معالجة هذه التهديدات والتحديات ومنعها. والإدارة المتكاملة للحدود، التي تربط بين أدوات إدارة الهجرة، فضلا عن مراقبة حركة السلع والأموال، وتقوم على نهج استخباراتي متعدد الاختصاصات، تندرج في المجموعة الشاملة من الأسلحة التي وضعها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الأشكال والجماعات المتزايدة التعقيد والمترابطة في أغلب الأحيان، لأنشطة الجريمة المنظمة والإرهاب على الصعيد الدولي. يتصدى الاتحاد الأوروبي للتهديدات المتعلقة بالتهريب والاتجار بالسلع والأشخاص على الحدود من خلال تطبيق نهج شامل لمعالجة الهجرة والارتحال. في الآونة الأخيرة تم تعزيز دور الوكالة الأوروبية لإدارة التعاون في مجال العمليات على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، لإفساح المجال لها، على سبيل المثال، لتبادل المعلومات الشخصية مع مكتب الشرطة الأوروبية وغيره من الوكالات الأوروبية بشأن المشتبه بارتكابهم جرائم عبر الحدود، وللتعاون بشكل أوثق مع البلدان الأصلية للمشتبه والبلدان التي مروا عبرها.

وتُدعم تلك الجهود من قبل التشريعات والسياسات المنسجمة ذات الصلة، ولا سيما في مجال السيطرة على الحركة

غير المشروعة للأموال والسلع والأشخاص، وأمن النقل، والمراقبة البحرية والتعاون الدولي. إن الهياكل التابعة للاتحاد الأوروبي مثل مكتب الشرطة الأوروبي والوكالة الأوروبية للتعاون القضائي ومذكرة التوقيف الأوروبية، وأفرقة التحقيق المشتركة والتعاون بين الشرطة والجمارك تزودنا بآليات فعالة لمعالجة الإرهاب والجريمة المنظمة معالجة أفضل.

ينبغي للدعم المقدم للصكوك الدولية القانونية للأمم المتحدة ذات الصلة وبرامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة التقنية، على النحو الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على سبيل المثال، أن يساعد على زيادة تعزيز التعاون الدولي الرامي إلى التصدي لهذه التهديدات والتحديات العالمية.

مكافحة الاتجار والتحركات غير المشروعين عبر الحدود يتطلبان التعاون الدولي، وتقاسم أفضل الممارسات والمعايير وتبادل المعلومات والاستخبارات من أجل وضع صورة شاملة للتهديدات، وتسهيل اتباع نهج منسق. من المهم التأكد من التنفيذ السليم لأنظمة الجزاءات، التي تحظى إدارة الحدود الفعالة أيضا بأهمية في تنفيذها.

الإدارة المتكاملة للحدود ليست سوى عنصر واحد، ولكن عنصر هام، في الجهود العالمية لضمان قدر أكبر من الفعالية من جانب المجتمع الدولي في مكافحة الاتجار والحركة غير المشروعين عبر الحدود. وحيث وضعت بالفعل أدوات فعالة من جانب منظمات مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، والمنظمة البحرية الدولية ووكالات الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تستخدم تلك الأدوات بشكل منتظم بدلا من تطبيقها بوصفها حلولا لأغراض معينة، مما قد يؤثر سلبا على استدامة وملكية الأمم المتحدة في الأجل الطويل. هناك العديد من وكالات الأمم المتحدة المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه المجالات، مع نطاقات وولايات مختلفة، التي من المنتظر تعزيز التنسيق فيما بينها.

ونود أن نؤكد للمجلس تقديرنا لأهمية موضوع اليوم. الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقدم المساعدة السياسية والفنية والمالية لوكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في مناطق عديدة من العالم. ولذلك فإننا نرحب ونقف على أهبة الاستعداد للمساعدة في التقييم التشخيصي المقترح الذي ستقوم به الأمانة العامة من أجل تركيز جهودنا على أنجع وسيلة ممكنة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة كنغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. ويتضح من مناقشتنا اليوم أن كثيرين ينتابهم القلق بشأن التأثير العميق والواسع النطاق الذي يمكن أن يتركه الاتجار غير المشروع على الأمن. ومن المثير للسخرية أن نفس العوامل التي ينبغي أن تدعم السلام والأمن والتنمية – وهي حرية الحركة للسلع الناس، والخدمات والتمويل – يجري استغلالها من قبل الشبكات الجنائية عبر الوطنية وناشري الأسلحة والإرهابيين لتقويض السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي.

الاتجار غير المشروع يأخذ أشكالا كثيرة غالبا ما يُنظر إليها على أنها ظواهر منفصلة. في الحقيقة، يمكن لهذه الأنشطة الإجرامية في كثير من الأحيان أن تغذي وتعزز بعضها بعض. الاتجار غير المشروع يتغذى على الجريمة المنظمة والفساد، وضعف الحكم، والفقر، والبطالة وعدم الاستقرار ويديمها في المنطقة. وسوف أركز ملاحظاتي اليوم على أربعة مجالات نعتقد أنها يجب أن تكون جزءا من الحل. الأول هو دور المناطق والمنظمات الإقليمية. الرخاء والأمن، بما في ذلك أمن الحدود، يبدآن بالشراكات الإقليمية.

في منطقتنا، منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يعود الفضل إلى المبادرات والمؤسسات الإقليمية في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تطبيق المعايير والقواعد العالمية. أعطت أستراليا الأولوية لإنشاء مؤسسات مثل فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال وعملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، اللتين نشترك في رئاستهما مع إندونيسيا، لأن لهما تأثير حقيقي في الميدان.

ولكن ما تميزت بها استجابة منطقة آسيا والمحيط الهادئ هو ديناميكية منظماتها الإقليمية التي أنشئت، وكيّفت ولاياتها للتصدي لتهديد الأمن الإقليمي والاقتصادي الذي يشكله الاتجار غير المشروع. فعلى سبيل المثال وضع المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا خطط عمل لمكافحة الجريمة والإرهاب العابرين للحدود. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، سوف يواصل المكتب الفعال للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تأدية دور هام في التصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية. وتمول أستراليا بالتعاون مع نيوزيلندا أول تقييم إقليمي لتهديد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، من أجل استكمال التقييم الشامل الذي أجراه المكتب في عام ٢٠١٠ والاستفادة من ذلك التقييم.

أستراليا تريد أن تسهم في إيجاد حلول إقليمية في أجزاء أخرى من العالم أيضا. ونحن نعمل مع الاتحاد الأفريقي على سلسلة من الكتب الإرشادية للاستجابة للجريمة عبر الحدود الوطنية والتحديات الجسيمة في منطقة الساحل والمغرب. ونحن نعمل مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لتعزيز القدرات في مجال مراقبة الحدود. هذا الأسبوع، نحن ننظم حلقة عمل مع جماعة شرق أفريقيا لتعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. نحن نؤيد دورا متزايدا للأمم المتحدة في الاستجابة لاحتياجات المنطقة وتقوية وتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لوضع الحلول الإقليمية وحشد الدعم الدولي لتلك الحلول.

المجال الثاني المهم هو بناء القدرات. للأمم المتحدة دور تؤديه في تحديد الفجوات في القدرات وتنسيق تقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات لحماية الحدود ووكالات إنفاذ القانون. ونحن نؤيد بشدة نموذج مجلس الأمن الذي وُضع باتخاذ القرارين ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، اللذين أنشآ بشكل منفصل القواعد التي تحظر الاتجار غير المشروع بها، والأهم، خلق أطر للحصول على المساعدة التقنية لتنفيذ هذه القواعد.

وبالمثل ولئن كان برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه اتفاقا سياسيا أساسا، لأننا نراه قبل كل شيء برنامجا لتقديم المساعدة التقنية. بناء على هذا الرأي، ونحن نقدم المساعدة الثنائية والإقليمية للبلدان في منطقة المحيط الهادئ وأفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي لتعزيز الضوابط ضد عمليات نقل الأسلحة الصغيرة غير المشروعة.

وبالمثل، لا بد لمعاهدة تجارة الأسلحة التي تشمل الأسلحة الصغيرة والذخيرة أن تنص على آليات لبناء القدرات إذا أريد لها أن تكون قوية وصارمة. وسنؤيد هذه البنود بقوة في مؤتمر المعاهدة في تموز/يوليه.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تيسير تقديم المساعدة من خلال آليات بسيطة ومنسقة. وينبغي أن يكون تحسين فرص الوصول إلى بناء القدرات الهدف الرئيسي من تقييم الأمين العام بشأن أعمال الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع.

ولكي نكون فعالين في التصدي للاتجار غير المشروع، نحن بحاجة إلى التركيز على الوقاية، بناء على تحليل سليم. وكان القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) رائدا. ومع أنه كان مثيرا للجدل عند اعتماده، فقد كان في الواقع فعالا جدا في منع انتشار الأسلحة وبناء القدرات. نحن بحاجة إلى التفكير بطريقة استراتيجية بشأن تدابير وقائية أخرى.

نحن في حاجة أيضا إلى إدراج تدابير للتصدي للاتجار غير المشروع في بعثات الأمم المتحدة السياسية وأنشطة بناء السلام. وينبغي الاعتماد على خبرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لدعم التخطيط للبعثات والعمل التحليلي لمجلس الأمن، حيثما كان ذلك مناسبا.

وأخيرا، فإن الأمم المتحدة والدول الأعضاء بحاجة إلى النظر في الاتجار غير المشروع وحماية الحدود في سياق أوسع نطاقا لسيادة القانون والأهداف الإنمائية. إن الجهود المبذولة لتأمين الحدود لوحدها لن تقضي على الاتجار غير المشروع، ولا بد أن تُبذل جنبا إلى جنب مع وضع استراتيجيات تتناول الطلب، وبرامج لبناء المؤسسات وتعزيز الحكم، وبذل الجهود الرامية إلى معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة مثل الفقر والبطالة.

فمن الأهمية بمكان أن تتأكد الأمم المتحدة من أن برامجها المختلفة متكاملة، وفعالة ومتسقة في وضع المعايير. إن إنشاء فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. نرحب بالبيان الرئاسي للمجلس (S/PRST/2012/16)، ونتطلع إلى تقرير الأمين العام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد المناقشة اليوم. أود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام على بيانه بشأن هذه المسألة الهامة المعروضة علينا.

إندونيسيا تؤيد الرسالة (S/2012/257) التي وجهها وفد مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز بشأن المناقشة المفتوحة التي يجريها مجلس الأمن اليوم. في هذا السياق، ترى إندونيسيا أن التعاون الوثيق والتنسيق بين جميع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ضروريان للتصدي بفعالية للتهديدات والتحديات القائمة والجديدة والناشئة.

إندونيسيا تدعم جهود الأمم المتحدة في إطار الولايات القائمة، وبالتعاون مع الجهات الدولية الأخرى لمساعدة البلدان، ولا سيما البلدان التي تفتقر إلى القدرات والموارد، الرامية إلى تحسين أمن الحدود في تلك البلدان، بناء على طلبها. إن تأمين الحدود مسؤولية تقع على عاتق السلطات الوطنية ذات الصلة. غير أنه يتم الوفاء بها على نحو فعال عند توفر القدرات الكافية والأدوات اللازمة لدى الحكومات.

ومن المهم أن نؤكد أيضا على أن تعزيز القدرات ضد التدفقات غير المشروعة يحتاج إلى النظر فيها بطريقة شاملة، كي يتوفر الدعم المستمر لتحقيق تحسين شامل على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وسيكون بوسع مجتمع مزدهر يتمتع بالوعي وتتوفر له هياكل حكم قوية ومسؤولة، تنفيذ مراقبة قوية على حدوده الإقليمية وتحمّل المسؤولية الكاملة عن المسائل المتعلقة بها.

والتدفقات غير المشروعة عبر الحدود الوطنية للمواد والبضائع والأشخاص ظواهر قديمة. غير أن العولمة والتحسينات التكنولوجية قد مكنتا مسائل من قبيل الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل والجريمة المنظمة من الظهور في شكل

تحديات عالمية خطيرة. ولا شك أن التدفقات غير المشروعة وشرعية الدول وأمنها ترتبط ارتباطا وثيقاً فيما بينها.

وتستغل الجهات الفاعلة غير الحكومية ومجموعات الجريمة عبر الوطنية والشبكات الإرهابية والمتمردون الثغرات في أمن الحدود. وغالبا ما تزدهر هذه الجماعات في ظروف الفقر والصراع وعدم الاستقرار السياسي التي تقوض شرعية الدول وأمنها. ومن ناحية أخرى، فإن إضعاف الدولة وأجهزها الأمنية يتيح فرصا لتلك الجهات الفاعلة لتعزيز أنشطتها الشنعاء. وينبغي أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة إلى البلدان التي تحتاج إلى تعزيز نظمها الوطنية وفقا للقانون الدولي. ويجب على تلك البلدان أن تتحلى باليقظة في إدارة حدودها.

وتدرك إندونيسيا تماما أهمية تأمين الحدود ضد تنقّل الأشخاص عبر الحدود بطريقة غير مشروعة، بمن في ذلك الإرهابيون والمجرمون، فضلاً عن تنقّل البضائع، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات والمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية وغيرها من المواد غير المشروعة مثل المخدرات. وتواصل إندونيسيا في هذا الصدد إدارة حدودها عبر مجموعة متنوعة من التدابير، بما في ذلك المراقبة والدوريات وإقامة الحواجز المادية، وعمليات المراقبة المشتركة، وتبادل المعلومات والاستخبارات ومشاركة المجتمعات الحدودية في الأنشطة المتعلقة بالمراقبة وعمليات الشرطة.

وقد اعتمدت إندونيسيا العديد من القوانين واللوائح لمنع وكشف تنقّل المواد غير المشروعة والجرائم الأخرى ذات الصلة. وقد شرّع قانون جديد بشأن الهجرة في أيار/مايو ٢٠١١. وقد عمدنا إلى توسيع نظام إدارة مراقبة الحدود وتعزيز نظام محسّن على شبكة الإنترنت يشمل استخدام القياسات الحيوية للقبض على المجرمين في ٢٧ من مطاراتنا وموانئنا البحرية. ونسعى أيضا إلى منع تنقّل الأشخاص والبضائع بالطرق غير المشروعة باستخدام الصكوك الدولية. ففي عام ٢٠٠٩، صدّقت إندونيسيا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلاً عن التصديق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو. ونشعر بارتياح بالغ لتعاوننا مع أستراليا عبر آلية عملية بالي.

وتتخذ إندونيسيا أيضا تدابير لمنع الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف ذات الصلة. وأنشأنا هيئة وطنية لأصحاب المصلحة المتعددين معنية بمكافحة المخدرات في عام ٢٠٠٩. وصدّقنا أيضا على جميع الاتفاقيات الثلاث بشأن مكافحة المخدرات التي يعمل على تنفيذها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ولا ريب أن التنقّل الإرهابي عبر الحدود يشكل مسألة خطيرة ينبغي معالجتها. وسيكون ضعف إدارة الدولة للحدود فرصة تستغلها الشبكات الإرهابية. وتدرك إندونيسيا ضرورة التعاون على المستوى الدولي إن أرادت الدول التغلب على ذلك الاستغلال. ولا تزال إندونيسيا – تحقيقا لتلك الغاية – تواصل تعزيز تعاونها في مجال مكافحة الإرهاب على جميع المستويات: الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وعلى صعيد المحافل المتعددة الأطراف، فقد اضطلعت إندونيسيا دائما بدور نشط وهام عبر منظومة الأمم المتحدة والآليات الأخرى ذات الصلة. وتعتز إندونيسيا أيضا بالتصديق على سبعة من الصكوك الدولية المتعلقة بمنع الإرهاب، في بادرة لإثبات جديتها في مكافحة الإرهاب.

ونشارك بنشاط على الصعيد الإقليمي في جهود مكافحة الإرهاب مع البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الأخرى، وصدّقنا، من بين أمور أخرى، على معاهدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلقة بالمساعدة

القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية في عام ٢٠٠٨، والتي تبسّط التعاون القانوني في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على أن تطوير أمن الحدود بطريقة ملائمة وعلى نطاق أوسع يقتضي الدمج بين مجموعة واسعة من التدابير. غير أن النهج الذي يتسم بقدر أكبر من الفعالية هو ذلك الذي يقوم على أساس من التعاون بين الدول المجاورة. ذلك أن التعاون والتنسيق بصورة متواصلة بين الدول المجاورة يساعدان على تعزيز نظم المراقبة على المستوى الوطني الفردي، فضلاً عن المساعدة في تهيئة ظروف مواتية لاتخاذ إجراءات فعالة في كلا جانبي الحدود.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد إستريميه (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بإعطائه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. ونود أيضا أن نشكر وفد الولايات المتحدة على عقد هذه المناقشة الهامة في الوقت المناسب بشأن التهديدات للسلام والأمن الدوليين الناشئة عن التدفقات غير المشروعة عبر الحدود غير المحصنة.

وقد حث المجلس – عبر العديد من القرارات – الدول على اتخاذ التدابير والتعاون على حماية حدودها ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والأشخاص، وتنقّل الإرهابيين وأصولهم المالية، وغيرها من التهديدات لسيادة الدول. وبما أن هذه التهديدات مترابطة في كثير من الأحيان، فإن اتباع نهج شامل يبدو أكثر ملاءمة لوضع الاستجابات المناسبة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويجب ألا يتجاهل هذا النهج الشامل بأي حال من الأحوال، الخصائص الفريدة التي تتسم بها بعض هذه التهديدات. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التهديدات ليست مترابطة دائما. فعلى سبيل المثال، في حين يموّل الإرهاب في كثير من الأحيان عن طريق أنشطة إجرامية أخرى، فليس بالضرورة أن يكون الإرهاب جزءاً من المعادلة في جرائم أخرى.

ومن الضروري أن نعترف بأن مراقبة الحدود مسؤولية أساسية لجميع الدول، وينبغي أن تضطلع بها عبر العمل المنسق بين العديد من الوكالات ذات الاختصاص في هذا الشأن. ومع ذلك، ترى الأرجنتين ضرورة مواصلة تعزيز آليات التعاون بين الدول المجاورة لضمان تنفيذ المراقبة عبر اعتماد التشريعات وبناء القدرات الوطنية من أجل تحديد الحلول الممكنة لمواجهة التحديات المتعلقة بالحدود.

وعلى المستوى الوطني، فقد أنشئت وزارة الأمن في بلدي في أواخر عام ٢٠١٠ بهدف تعزيز آليات الأمن والحماية، على أن تكون ذات اختصاص محدد وحصري في مجال منع ومكافحة الإرهاب، فضلا عن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وتتعاون الأرجنتين على الصعيد الإقليمي تعاونا وثيقا مع الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول الأعضاء المنتسبة إليها عبر مواءمة التشريعات الوطنية بشأن تحديد الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات وتنسيق السياسات في هذا المجال. وتتعاون الأرجنتين أيضا مع الدول الأخرى في المنطقة في مجال تعزيز قدراتها الوطنية من أجل كفالة التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويجري التعاون أيضا مع قوات الأمن في البلدان المجاورة، عبر اتفاقات التعاون الثنائي بين قوات الدرك وخفر السواحل، وتطوير نظم المعلومات المتكاملة، مثل تلك التي يستمر العمل على وضعها مع البرازيل بشأن الاتجار بالأشخاص، على أن تنفّذ في عام ٢٠١٢.

وفي منطقة حدودنا المشتركة، هناك قيادة مشتركة تتكون من قوات الشرطة والأمن من الأرجنتين والبرازيل وباراغواي تعمل في منطقة حدودنا المشتركة منذ عام

١٩٩٦ وتقوم بدور مهم في جهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر، وجميع أشكال التهريب والاتجار بالمخدرات والاختطاف وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالبشر. كما أنها تقوم باستمرار برصد البيانات بشأن أنشطة الإرهاب الدولي والجرائم المتصلة به.

وتدلل تلك المبادرات على إدراك مبكر من جانب الأرجنتين وشركائها في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي للحاجة إلى تعاون وتنسيق أكبر لتأمين حدودها والدفاع عن نفسها ضد التدفقات غير المشروعة.

وبالرغم من أن تعزيز أمن الحدود أساسي لمكافحة التدفقات غير المشروعة بشكل ناجع، فإننا نفهم أنه في ظروف معينة، يمكن أن يوفر تدني مستويات التنمية في بلد أو أكثر سياقاً ملائماً لتهديدات غير تقليدية للسلم والأمن منها، على سبيل المثال، الإرهاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية – مثلما بات جلياً في منطقة الساحل.

ومن الواضح للجميع أنها ليست مهمة المجلس أن يتحمل مسؤوليات تقع على عاتق هياكل أخرى في المنظومة، كالجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبدلاً من ذلك، فإن لب المسألة يكمن في التفكير في الكيفية التي يمكن للمجلس بها أن ينظر في مسائل التنمية في قراراته بشأن السلام والأمن.

وفضلاً عن ذلك، فإن أمن الحدود ينبغي ألا يكون على حساب عرقلة أو منع ممارسة حقوق أساسية للإنسان، كحقوق المهاجرين، مثلما قال الأمين العام صباح هذا اليوم، أو أن يستخدم ذريعة لعرقلة أو منع ممارسة تلك الحقوق. ولا نعتقد أن الأمن ينبغي أن يتأتى على حساب سيادة القانون، ولا نقبل الفكرة القائلة بإمكانية التسامح إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في ظروف معينة.

والأرجنتين تترقب تقييم الأمين العام بشأن عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بمساعدة الدول على تأمين حدودها ضد التدفقات غير المشروعة. ونتطلع أيضاً إلى عقد حوار واسع النطاق وشفاف بين سائر الدول الأعضاء لمناقشة الاستنتاجات التي سيتوصل إليها الأمين العام ومواصلة النظر في المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على اختيار هذا الموضوع الهام للمناقشة المفتوحة في مجلس الأمن اليوم.

لا يمكننا أن نتحاشى مناقشة تأمين الحدود ضد التدفقات غير المشروعة إن كنا نريد صون السلام والأمن الدوليين، لأن التدفقات غير المشروعة للمواد والأموال والبضائع والبشر عبر الحدود تسبب عدم الاستقرار في مجتمعاتنا على الصعيدين الوطني والدولي. وتأمين الحدود مسألة شاملة، فهي تشمل الجريمة المنظمة والإرهاب وعدم الانتشار.

وتقع على عاتق كل دولة ذات سيادة المسؤولية الأولى عن تأمين حدودها، إلى جانب المسؤولية لا عن التدفقات الداخلة إليها فحسب، بل والتدفقات الخارجة منها أيضاً. وفي حين أن هذا الجهد الفردي ضروري لمراقبة يقظة للحدود، فهو ليس كافياً وحده. وبغية تأمين الحدود من التدفقات غير المشروعة، يتعين علينا – المجتمع الدولي ككل – أن نتخذ نهجاً كلياً وتآزرياً في جهودنا. وفي هذا الصدد، نقدر تقديراً عالياً الدور الفعال الذي تقوم به الأمم المتحدة وهيئاتها – كاللجنة المعنية بمكافحة

الإرهاب، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولجان الجزاءات المختلفة، ومنها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – في مساعدة الدول على العمل بطريقة منسقة.

وبالرغم من أن النطاق التقليدي لجهودنا من أجل مكافحة التدفقات غير المشروعة يتركز على الحدود البرية، فإننا نشهد اتساعاً سريعاً في الميدان. علينا أن نبدأ بالاعتراف بأن جهود مكافحة التدفقات غير المشروعة ينبغي أن تشمل البحر والجو أيضاً. واليابان، كدولة تطل حدودها على البحار من كل الجهات، لها مصالح حيوية في تأمين حدودها البحرية لاعتراض التدفقات غير المشروعة. فضلاً عن ذلك، ومع عدم وجود حدود مادية، فإن الفضاء الإلكتروني يمثل حدوداً تتطلب مزيداً من الاهتمام العاجل من حيث التعاملات غير القانونية وعمليات نقل التكنولوجيا والمعلومات السرية التي قد تغتصب لأغراض الجريمة المنظمة والإرهاب والانتشار.

ونجاحنا في مكافحة التدفقات غير المشروعة يتوقف على كيفية قيامنا بسد الثغرات التي تسمح بمثل هذه التدفقات على الوجه الأمثل. وتحقيقاً لذلك، لا بد لنا من تنسيق الجهود، على الصعيدين الدولي والوطني على السواء. وفي هذا الصدد، نود أن نشجع الدول التي لم تصدّق على الاتفاقيات ذات الصلة أن تفعل ذلك، وأن نحث الدول على تنفيذ التزاماتها بالكامل، ومنها تلك التي تقع في إطار قرارات مجلس الأمن.

ونرى أيضاً أن مكافحة تحويل ونقل أسلحة الدمار الشامل والقذائف والمواد ذات الصلة تسهم في تحسين أمن المجتمع الدولي قاطبة. والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار جهد دولي لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتشارك اليابان بفعالية في أنشطة تلك المبادرة، ومنها استضافة العديد من تدريبات الحظر البحري. وقامت اليابان أيضاً بأنشطة التوعية لبلدان غير مشاركة، ولا سيما في آسيا، لتعزيز شمولية الجهود الدولية لمنع الانتشار.

وعلى المستوى الوطني، يتضمن تأمين الحدود تنسيقاً معقداً بين كيانات متعددة، كالجمارك وإدارات الهجرة وإنفاذ القانون. ولأن تلك البلدان لديها سلطاتها وولاياتها القضائية الخاصة، حتى في بلد لديه أنظمة متطورة، من الصعب القيام بمهمة التنسيق هذه بطريقة فعالة. فكل دولة تحتاج إلى العزم لتحقيق تنسيق فعال. واليابان، من جانبها، تفرض مراقبة حدودية صارمة من أجل منع التدفقات غير المشروعة، الداخلة والخارجة على السواء، من خلال استجابة تنظيمية شاملة ومتعددة المستويات تعتمد على التعاون بين وزاراتنا ووكالاتنا ذات الصلة، وتدريب الأفراد والتواصل مع المصدرين.

وفضلاً عن ذلك، فإننا نقر بأن ثمة ضرورة ملحة لتحسين القدرات والوعي لدى البلدان النامية لزيادة تنسيق جهودنا من أجل مكافحة التدفقات غير المشروعة. وفي كل عام، تنظم اليابان في طوكيو الحلقة الدراسية الآسيوية حول ضوابط التصدير، وذلك لتعميق فهم أهمية ضوابط التصدير وتبادل الآراء والمعلومات في المنطقة، وعقدت هذه الحلقة مؤخراً بمشاركة فعالة للجان الجزاءات، ومنها لجنة ١٥٤٠.

وتطبق اليابان أيضاً برامج مختلفة تهدف إلى مساعدة البلدان النامية في بناء قدراتها في مجالات مراقبة الهجرة والمطارات والموانئ البحرية والجمارك. وتشمل تلك البرامج تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية، وإيفاد الخبراء من اليابان، وتنظيم البرامج التدريبية في البلدان المعنية، وتوفير المعدات، مثل أجهزة التفتيش بأشعة إكس.

وتـأمين الحـدود يمتـد ليـشمل البـشر والبـضائع والأمـوال، وكـل عنـصر منـها تغطيـه الوكـالات الحكوميـة المعنيـة. ومـن الأهميـة بمكـان الـربط بـين الهياكـل المنفـصلة المسؤولة عـن جوانـب مختلفـة مـن أمـن الحـدود في استراتيجية مترابطـة وشـاملة، وسـد أي ثغـرات أو فجـوات. ورغـم أننـا يجب أن نتجنب أي ازدواج، ونواصل مناقشاتنا بشأن الطرق الأكثر فعالية لمعالجة هذه القضية، إلا أننا نعتقد أنه، في بعض الحالات، من المفيد معالجة التهديدات التي تولـدها التـدفقات غـير المـشروعة باتبـاع نهـج متعـدد المـستويات، دون خـشية تراكم جهودنا.

أخيرا، إن انتشار العولمة يجعل قضية أمن الحدود أكثر إلحاحا مـن أي وقـت مـضى. مـرة أخـرى، أشـكركم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم في لفـت انتباهنـا إلى هـذه القـضية الهامـة بطريقـة مناسـبة للغايـة. ستواصـل اليابـان الإسـهام بطريقـة استباقية لكفالة تأمين كل الحدود مـن التـدفقات غـير المـشروعة التي قد تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمـت بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل كوبا.

السيد ليـون غـونزاليس (كوبـا) (تكلـم بالإسـبانية): تؤيـد كوبـا الرسـالة (S/2012/257) الموجهـة إلى رئـيس مجلـس الأمن من ممثل مصر باسم حركة عدم الانحياز.

إن التصدي للجريمة المنظمة والأعمـال غـير المـشروعة أمـر هـام بالنـسبة للمنظمـة. تقـوم الـدول الأعـضاء بتنـسيق الإجراءات في الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة والوكـالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحـدة، وكـذلك مـن خـلال المعاهـدات الدوليـة ذات الـصلة لمكافحـة واستئـصال الآفـات مـن قبيـل الاتجـار بالمخـدرات والاتجـار بالبـشر والاتجـار غـير المـشروع بـالمواد النوويـة والإرهـاب والاتجـار غـير المـشروع بالأسـلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة. وإحـدى الـسمات المـشتركة لجميـع هـذه الجهـود هـي مـشاركة جميـع الـدول الأعـضاء، أو أغلبيتـها تقريبـا، وهـو مـا يعـني أن القـضية المعروضـة علـى المجلـس اليـوم – تـأمين الحـدود في وجـه التـدفقات غـير المـشروعة – تتجـاوز مهـام مجلـس الأمـن وسـلطاته علـى النحـو المنـصوص عليـه في المـادة الرابعـة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك يتعدى المجلس مرة أخرى على مهام الأجهزة الرئيسية الأخرى للمنظمة.

إن الجمعية العامة تجري مناقشة بشأن إصلاح الأمم المتحدة. وقد اعتمدت عددا من القـرارات والمقـررات في هـذا الصدد، بما في ذلك اتفاقات على أعلى المستويات. وتـشارك أيـضا في محادثـات أخـرى بـشأن المكافحـة العالميـة للإرهـاب والاتجار غير المشروع بالأسلحة الـصغيرة والأسـلحة الخفيفـة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، والتصدي للاتجار بالبشر.

إن مـا يـسمى بالحركـة غـير المـشروعة المـذكورة في ورقــة المفــاهيم الــتي وزعتــها الرئاســة الدوريــة للمجلــس (S/2012/195، المرفق) في سياق هذه الجلسة تتطلب إجراءات منسقة تقـوم بهـا جميـع الـدول الأعـضاء، بمـا في ذلـك إمكانيـة المشاركة في صنع القرار. وإذا كـان الهـدف هـو تحقيـق أقـصى قـدر مـن التنـسيق بـين الهياكـل القائمـة وتجنـب الإقـدام علـى ما يشكل تكرارا للإجراءات، فلا بد أن تكون الجمعية العامـة هي المسؤولة.

لا يمكـن القـضاء علـى الانتـشار النـووي ولا الاتجـار غير المشروع بمكوناتها بدون الإزالة الكاملة للأسلحة النوويـة. يعارض بعض الأعضاء الدائمين في المجلس اتخاذ تـدابير فوريـة مـن شـأنها تحديـد إطـار زمـني للإزالـة الكاملـة لــ ٢٣ ٠٠٠ سلاح نووي مـا زال موجـودا. ولا يمكـن التـصدي للإرهـاب بنجـاح في حـين يجـرى التـرويج لـه واسـتخدامه بوصـفه أداة من أدوات فـن الحكـم. لا يمكـن مكافحـة الاتجـار بالمخـدرات بنجاح بـدون اتخـاذ إجـراءات قويـة وحاسمـة في الأسـواق الـتي

تستهلكها. لا يمكن القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة طالما أن أعمال العدوان الامبريالي تستخدم للإطاحة بالحكومات، أو بدون حظر نقلها إلى الجهات من غير الدول.

لا بد بلا شك من اتخاذ إجراء حاسم من جانب الدول من أجل تعزيز أمن الحدود في وجه الأعمال غير المشروعة. وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن هذه المهمة.

تتعرض كوبا لحرب من أعمال غير مشروعة منذ أكثر من ٥٠ عاما. ونتيجة للأعمال الإرهابية، قُتل ٣ ٤٧٨ شخصا، وتضرر ٢ ٠٩٩ شخصا بدنيا. وأدخل الآلاف من الأسلحة والمتفجرات بصورة غير مشروعة إلى كوبا من أجل الإطاحة بالحكومة، واستخدمت لقتل الأبرياء. وتخضع كوبا لقانون التكيف الذي يشجع الهجرة غير القانونية لتحقيق غايات سياسية، دون أي اعتبار للوسائل التي يستخدمها الضالعون في ذلك، الذين لجأوا في بعض الأحيان إلى العنف.

يعاني أحد عشر مليون كوبي من الحصار الاقتصادي والمالي الذي ترفضه الدول الأعضاء في الجمعية العامة طوال ٢٠ سنة متتالية. وفيما يشكل تعبيرا صارخا عن الوحشية وعدم احترام المبادئ الأساسية للتعايش المتحضر، كان زعيم الثورة الكوبية، فيدل كاسترو، هدفا لأكثر من ٦٠٠ محاولة تستهدف حياته. وكي لا أتجاوز الحد الزمني المقرر، لن أسهب في هذه النقطة بمزيد من الأمثلة. وعلاوة على ذلك، هناك معلومات غزيرة بشأن هذه الحقائق متاحة في الأرشيف الرسمي لأحد الأعضاء الدائمين في هذا المجلس، يمكن الوصول إلى معظمها عبر شبكة الإنترنت. وقد قدمت كوبا إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس معلومات غزيرة متاحة أيضا لعامة الناس.

إذا كنا نسعى حقا لمكافحة الأنشطة الدولية غير المشروعة، يجب أن يتوقف النفاق والمعايير المزدوجة. لتتوحد جميع البلدان في تعاون حقيقي على أساس من مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وستواصل كوبا التقيد بتلك المبادئ وبالتزاماتها بموجب المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة. ونحن على استعداد للتعاون بهذه الروح مع جميع الدول الأعضاء الأخرى، بدون استثناء.

السيد شين دونغ إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهادفة بشأن تأمين الحدود في وجه التدفقات غير المشروعة. كما أعرب عن تقديري للأمين العام، معالي بان كي - مون، على إحاطته الإعلامية الوافية والثاقبة.

يشكل التدفق غير المشروع للمواد والأموال والسلع، وكذلك الأفراد، مصدر قلق خطيرا بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وفي محاولة للتحايل على الإجراءات الوطنية المشددة والأطر الدولية ضده، أصبح أولئك الضالعين في التدفقات غير المشروعة المتأتية من التهريب والاتجار والسمسرة وإعادة الشحن وإعادة التصدير، أكثر ذكاء وطوروا تقنيات أكثر تعقيدا، بل ويمارسون أنشطة في مجال الفضاء الإلكتروني.

وعلى النقيض من ذلك، تبقى التدابير الوطنية والدولية للتصدي لها جامدة وعتيقة، وتفتقر إلى التنسيق الضروري بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية. وأعتقد أنه إذا لم يتم اتخاذ إجراءات مناسبة لسد تلك الثغرات، فإن هذا الاتجاه سوف يشكل تهديدا متزايدا للجهود الدولية الرامية إلى صون السلام والأمن العالميين وتعزيزهما. ولذلك فإن جلسة اليوم المواضيعية مناسبة حسنة التوقيت لتحقيق ذلك وفي الوقت نفسه لتقييم الإجراءات الحالية على صعيد

المنظمة، بغية تبسيط مجموعة الأدوات التي تستعين بها الأمم المتحدة لمعالجة هذه المشكلة الكبيرة، والنهوض بها.

تتحمل الدول المسؤولية الأولى والرئيسية عن فرض تدابير داخلية في ما يتعلق بتأمين حدودها في وجه التدفقات غير المشروعة من كل نوع. وبنفس الطريقة، هي أيضا التزام دولي، إذ يدعو عدد من قرارات مجلس الأمن والأنظمة الدولية الدول الأعضاء إلى وضع التدابير اللازمة من أجل الاحترام والتنفيذ الكاملين لالتزاماتها الدولية في هذا الصدد، والتحرك قدما نحو مراقبة الأنشطة غير المشروعة على نحو أفضل.

وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى التعاون الإقليمي والدولي الوثيق، بما في ذلك تبادل المعلومات والمساعدة في بناء القدرات، مع استمرار التدفقات غير المشروعة في عبور الحدود، والحدوث عند تخوم الولايات القضائية خارج الحدود الإقليمية.

لقد ضاعفت جمهورية كوريا من جهودها في مجال الولاية القضائية، وهي مصممة على الإسهام في العمل الدولي الرامي لمنع ومكافحة التدفقات غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية.

وتحقيقاً لتلك الغاية، قدمت جمهورية كوريا وأستراليا مشروع قرار بعنوان ”منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها“ إلى اللجنة الأولى في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة؛ واعتمدت الجمعية مشروع القرار في النهاية ليكون القرار ٦٧/٦٣. يحث القرار الدول على سن القوانين الوطنية الملائمة والانخراط في التعاون الدولي الرامي لمنع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها.

أعتقد أن القرار قد يسر المناقشات في إطار الأمم المتحدة بشأن مسألة التدفقات غير المشروعة، مما أسفر عن قيام الدول الأعضاء بإنشاء مؤسسات محلية لإنفاذ واجباتها الدولية. وأعيد اعتماد القرار بالأغلبية الساحقة من الأعضاء في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة عام ٢٠١٠ (القرار ٦٥/٧٥).

علاوة على ذلك، تقوم جمهورية كوريا، بفضل بنيتها التحتية المتطورة القائمة على الإنترنت، بتنفيذ الضوابط الجمركية وضوابط الصادرات الخاصة بها تنفيذاً فعالاً. وبصورة خاصة، فيما يتعلق بعدم الانتشار، أود أن ألفت نظركم إلى برنامجنا المسمى ”Yes-Trade“، ”نعم – تجارة“، وهو عبارة عن قاعدة معلومات ونظام جامع للتحقق من المواد ذات الاستخدام المزدوج والمواد المهربة. يوفر برنامج ”Yes-Trade“ خدمات التصنيف والتصنيف الذاتي للمفردات الاستراتيجية، وإدارة جامعة للحصول على رخصة تصدير، إن اعتبر ذلك ذا طابع استراتيجي.

ومنذ تدشين البرنامج، لم تكتف جمهورية كوريا بتنفيذ نظامها لضبط الصادرات عبر ذلك النظام القائم على الإنترنت، بل عرضت ميزاته على البلدان الراغبة في تطبيق النظام خلال المنتديات ذات الصلة.

بالإضافة إلى ذلك، في ضوء التهديدات المتمثلة في التدفقات غير المشروعة في الفضاء الإلكتروني، أثبتت جمهورية كوريا، باعتبارها أحد أعمدة تكنولوجيا المعلومات، مشاركتها النشطة في التعاون الدولي في مجال الأمن الإلكتروني.

تشمل مشاركتنا الانضمام إلى عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بأمن المعلومات واستضافة حلقات دراسية عن الأمن الإلكتروني في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. كما ندير برامج لتدريب المدربين لمسؤولي إنفاذ القانون في البلدان النامية بهدف دعم بناء قدراتها، وهو مجال نوليه أهمية بالغة. ومن أجل زيادة الإسهام في تحسين الجهود العالمية الرامية للتصدي لمسائل الأمن الإلكتروني، بما في ذلك التدفقات غير المشروعة على الإنترنيت، ستستضيف الحكومة

الكورية مؤتمر أمن الفضاء الإلكتروني عام ٢٠١٣، لتخلف بذلك المملكة المتحدة وهنغاريا.

إنني أعلق آمالاً كبيرة على التقييم التشخيصي الذي سيعده الأمين العام بشأن الخيارات والتوصيات الرامية إلى مساعدة الدول فيما يتعلق بمشاكلها في مجال التدفقات غير المشروعة. وأتطلع إلى الاستماع إلى تلك التوصيات، وأود أن أؤكد لكم التزامنا التام ورغبتنا الأكيدة في الانخراط عن كثب في المسألة في المستقبل القادم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد أوليباري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يقدر وفدي تنظيم هذه المناقشة، وكذلك مشروع البيان الرئاسي الذي وُزِّع. ونقدر أيضاً تقرير الأمين العام المقدم خلال هذه الجلسة.

الاتجار غير المشروع عبر الحدود من المواضيع التي تثير قلق كوستاريكا، ونحن نعالجه بطريقة متكاملة وكلية مع مراعاة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

هناك ثلاثة عوامل مشتركة بين الاتجار بالبشر، والاتجار بالأسلحة، والاتجار بالمخدرات، والاتجار غير المشروع بالمواد المعدنية، والاتجار بالأعضاء البشرية، وغسيل الأموال: علاقاتها بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، واستخدام الجماعات الإجرامية المحلية، وأثرها المحتمل في زعزعة استقرار الدول.

لذا، فإن هذه المناقشة ينبغي أن تقوم على مبدأ أساسي: الدفاع عن الحدود في وجه التدفقات غير المشروعة لا يبدأ في الحدود ولا ينتهي عندها. يرتبط نجاح ذلك الدفاع بالقدرات المؤسسية ومستوى القدرات التشريعية والقانونية والتقنية والشرطية والمالية التي تحققها الدول. لكن من الضروري أيضاً وضع استراتيجيات للتعاون الإقليمي والعالمي، فضلاً عن تعزيز إسهام المنظمات الدولية في توفير بناء القدرات وتنسيق الجهود بين البلدان. وينبغي أن يشمل ذلك الأمم المتحدة بجميع هيئاتها ذات الصلة التي تضطلع بدور رئيسي.

لا ينحصر تأثير الجريمة المنظمة، والاتجار في المخدرات على وجه التحديد، على السلم والأمن الدوليين فحسب، بل يشمل تقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشويه الاستثمار العام في البلدان النامية، التي يتعين عليها أن تستخدم مواردها الشحيحة في مكافحة مثل هذه الجرائم، وهي مصادر كان ينبغي استخدامها في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية.

يعمد المتاجرون، في اندفاعهم للسيطرة على الأسواق، إلى جلب الأسلحة وتوظيف الأشخاص للقيام بتوزيعها، ويحاولون زرع الفساد. وهم بدفعهم رواتب مستخدميهم من المخدرات، فإنما ينعشون سوقاً محلية تقوض الأمان والأمن والصحة العامة. علاوة على ذلك، يمكن أن يكون غسيل الأموال عاملاً من عوامل التشويه النقدي والاقتصادي. بعبارة أخرى، إن تأثيره غير محدود، ولا يمكن معالجته بمجرد تشديد الضوابط.

نحن بحاجة إلى التحسين في تلك المجالات بالطبع، لكن القيام بذلك فقط، بدون النظر في النطاق الأوسع، قد يأتي بنتائج عكسية. لذلك نود أن نؤكد على الاستراتيجيات المتكاملة التي تأخذ في الاعتبار الجوانب المرتبطة بخلق وتعزيز الفرص للشباب، وتقوية المؤسسات، والتعليم الوقاية.

تشكل هذه الاستراتيجيات جزءاً من النهج الوطني الذي يعتمده بلدنا إزاء تلك المسائل، وقد أفضت إلى إحراز بعض التقدم. يجب أيضاً النظر إلى هذا النهج في سياق التعاون الدولي للتعامل مع المشكلة.

تشكل كوستاريكا، شأنها شأن سائر منطقة أمريكا الوسطى، جزءاً من طريق العبور بين البلدان الموردة وأكبر البلدان المستهلكة. ذلك أحد التحديات الضخمة التي تواجه منطقتنا.

لدينا منذ سنوات عديدة اتفاقية قائمة لتنفيذ الدوريات المشتركة مع سلطات الولايات المتحدة، علاوة على اتفاقية تعاون لمكافحة الاتجار في المخدرات والمواد المؤثرة عقليا في منطقة البحر الكاريبي، ويشارك عدد من البلدان في هذه الاتفاقية التي نؤدي فيها نحن دور الوديع. وتقف كلتا الاتفاقيتين مثالاً على جودة التعاون الدولي.

مع ذلك، فإن من الضروري زيادة قدراتنا في مجال الدوريات في المنطقة البحرية، وزيادة قدرات الكشف في الموانئ على نطاق واسع، وتوفير الدعم التقني لجهود كشف الاتجار البري في الأسلحة والمخدرات، الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على بلدان العبور.

منذ تموز/يوليه ٢٠١١، ظلت كوستاريكا تعمل على مكافحة الأنشطة التي تقوم بها المجموعات الإجرامية، وذلك بالتركيز على أمن منطقة أمريكا الوسطى. في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، ستُعقد مناقشة مفتوحة في إطار الجمعية العامة تتناول هذا الموضوع.

تحتاج أمريكا الوسطى إلى دعم حاسم ومنسق من الأجهزة المتعددة التابعة للأمم المتحدة لكي تتمكن من الاستفادة من إمكانيات المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة حالياً للمنطقة.

نعتقد أن إحدى نتائج مناقشة اليوم ومناقشة ١٦ أيار/مايو، بالإضافة إلى البيانات الرئاسية والقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن، ستتمثل في إجراءات أكثر اتساقاً وتكاملاً تتخذها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لمكافحة هذه الآفات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المتبقين على قائمتي لهذا الصباح. لذا، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.